بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـــة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية التربية
قسم اللغات

التعليل الفلسفي عند نحاة البصرة والكوفة

(دراسـة تحليلية لبعض مسائل الخلاف)

Philosophical Reasoning when Dropped by Basra and Kufa

(Analytical Study of Some Matters of Dispute)

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة البكالريوس في اللغة العربية

إعـــداد الطلاب:

- الفاتح عثمــان آدم عثمـــــان
- سامي خالد حسب الرسـول الباهي
- محمد عبد الله عبد العزيز بلــه
- هشام حسـن عبد الرحمن خلـيفة

إشـراف الدكتور :
أيمـــن ســـلطـان

أكتوبر 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

لّ ِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَ هَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ)

صدق الله العظيم

سورة النحل الآية (103)

الإهـــــــــداء

ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني (أصدقائي).

إلى من تجرّ ع كأساً فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلىمن كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى معنى الحب والحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب (والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البرئية

إلى رياحين حياتي (إخوتي)

الآن نفتح الأشرعة ونرفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة ...

وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات

الباحثون

الـشكـر و الـتقـديـر

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهوداً كبيرة في بناء الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي نقدم آسمى آيات الشكر والامتنان والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل ...

ونخص بالشكر والتقدير الدكتور/ أيمن سلطان

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (وإن الحوت في البحر والطير في السماء ليصلون على معلم الناس الخير) .

كذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.

الباحثون

مستخلص البحث

تناول الباحثون في هذا البحث التعليل الفلسفي عند نحاة البصرة والكوفة (دراسه تحليليه لبعض مسائل الخلاف). وتركزت الدراسة علي المسائل الخلافية عند نحاة البصرة والكوفة.

وقد أتبع الباحثون المنهج الوصفي لمناسبته مع طبيعة البحث.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في أربعة فصول مسبوقة بمقدمة.

فتناول الفصل الأول النحو ونشأته ' بينما تناول الفصل الثاني نشأة المدارس النحوية بينما تناول الفصل الثالث اصول النحو عند المدرستين، وتناول الفصل الرابع **نماذج** لبعض مسائل الخلاف، وهدفت الدراسة إلي التعرف على المسائل الخلافية عند الفريقين والخروج من التعليلات الفلسفية بطريقة منصفة دون تعصب إلى مذهب معين.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

إن التعليل الفلسفي يؤدي إلى الغموض في النحو.

وأيضا إلى عدة توصيات منها:

1. ضرورة الانصاف في دراسة المسائل الخلافية و البعد عن التشدد والانحياز.
2. الاهتمام بالنحو العربي وضرورة تشجيع الطلاب على ؟لك.

Abstract

The research of the Arabic language in the research has dealt with philosophical perspective of the Arabic language grammar of the researchers of Elkoufa and Elbisera town (analytical studies of some disputable issues in Arabic).

This research has mainly focus in the disputable issues of Arabic grammar of the knowledgeable in Elkoufa and Elbisra.

The researchers have followed the methodology of the descriptions and analytical in four chapter including the introduction

Chapter one talk about the grammar and it is emerge , the second chapter dealt with emerge of grammar schools , the third chapter focus on the origin of Arabic grammar ,the forth chapter deal with some samples of disputable issues in the Arabic language scholars.

The aim of the study is to draw a picture about the disputable the findings:

1-the philosophical perspective could lead to difficulties of understanding the Arabic grammar which may build a concrete background of biasness.

2-it is necessary to encourage the Arabic grammar students to study it in context of concern.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
مستخلص البحث	د
Abstract	ه
فهرس الموضوعات	و
المقدمة	1
الفصل الأول : النحو ونشأته	
المبحث الأول : النحو في اللغة والاصطلاح	6
المبحث الثاني : نشأة النحو وواضعه	7
المبحث الثالث : أسباب وضع النحو وفائدته	10
الفصل الثاني : نشأة المدارس النحوية	
المبحث الأول : نشأة المدارس النحوية	13
المبحث الثاني : طبقات المدرستين	17

المبحث الثالث : مصادر الدراسة عند المدرستين	26
الفصل الثالث : أصول النحو عند المدرستين	
المبحث الأول : القياس عند الفريقين	30
المبحث الثاني : السماع عند الفريقين	36
المبحث الثالث : الإجماع واستصحاب الحال عند الفريقين	38
الفصل الرابع : نماذج لبعض مسائل الخلاف	
الخاتمة	**64**
النتائج والتوصيات	**65-66**
المصادر والمراجع	**67**

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الأمين الهادي إلى صراط مستقيم وعلى آله وصحبه إلى يوم الجمع والدين أما بعد.

فإن علم النحو من أعظم العلوم قدراً ،وأعلاها شرفاً، وأنفعها أثراً. فبه ضبطت اللغة العربية وأرسيت قواعدها ، فلا غرابة أن اعتبره ابن خلدون أهم علوم اللسان العربي، فإنه ميزان العربية ورائد مسيرتها ولولاه ما استقام قلم ولا لسان وما فصح نطق ولا صح تقدير ولا بيان.

وقال في ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه : (تعلموا النحو كما تعلمون السنن والفرائض) وروى أيضاً عنه أنه قال: (رحم الله امرءا أصلح من لسانه)

وجاء عن الشعبي أنه قال:

(النحو في العلم كالملح في الطعام لا يستغني عنه)

وقال شعبة: (إذا كان المتحدث لا يعرف النحو فهو كالحمار يكون على رأسه مخلاة ليس فيها شعير).

وقد حاولنا في هذه الدراسة التي تتناول التعليلات الفلسفية لدى نحاة البصرة والكوفة ، الخروج من التعليلات الغير مقنعة عسى أن نكون قد حالفنا الحظ في هذه الدراسة المتواضعة ، ونسأل الله التوفيق القبول.

هيكل البحث
يتكون هذا البحث من الآتي:

الفصل الأول: النحو ونشأته

ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : النحو في اللغة والاصطلاح

1 – النحو في اللغة

2 – النحو في الاصطلاح

المبحث الثاني: في نشأة النحو وواضعه

1 – تاريخ نشأة النحو

2 – من هو واضعه

3 – مكان وزمان وضع النحو

المبحث الثالث: أسباب وضع النحو وفائدته

ويتكون من ثلاثة مباحث

الفصل الثاني: نشأة المدارس النحوية

المبحث الأول: نشأة المدارس النحوية

1 – نشأة المدارس النحوية

المبحث الثاني: طبقات المدرستين

1 – طبقات البصريين

2 – طبقات الكوفيين

المبحث الثالث: مصادر الدراسة عند الفريقين

1 – القرآن الكريم

2 – الشعر العربي

3 – الأمثال العربية

الفصل الثالث: أصول النحو عند المدرستين

ويتكون من ثلاثة مباحث

المبحث الأول: القياس عند الفريقين

المبحث الثاني: السماع عند الفريقين

المبحث الثالث: الإجماع واستصحاب الحال لدى المدرستين

الفصل الرابع: نماذج لبعض مسائل الخلاف

خطة البحث

مشكلة البحث:

اختلف البصريون والكوفيون منذ نشأة النحو العربي في كثير من المسائل الخلافية النحوية وقد احتج كل من الفريقين على ما ذهب إليه بكثير من الحج التي تعتمد على بعض أصول النحو عند المدرسين مثل: السماع والقياس والإجماع وغيرها من الأصول ولكل منهما حجج تختلف عن الأخر وقد اهتم دارسو النحو العربي بمسائل الخلاف التي وقعت بين المدرستين التي تحمل في طياتها الكثير من التعقيد والبعد الفلسفي والتأويل البعيد لإثبات صحة ما ذهب إليه.

ومن هنا تكمن مشكلة البحث حيث يحتاج هذا التأويل والتعليل الفلسفي إلى ضبط وتعقيد على أصول النحو دون فلسفة نحوية بطريقة منصفة.

أهداف البحث:

1. التعرف على المسائل الخلافية بين المدرستين التي تعتمد على التعليل الفلسفي.
2. ضبط هذه المسائل على أصول النحو المعروفة لدى النحاة.
3. الخروج من التأويل البعيد في النحو لتسهيله.
4. تشجيع طلاب دارسي اللغة العربية على البحث في المسائل الخلافية والاستفادة منها.
5. بيان أهمية وفضل علم النحو العربي.
6. التعرف على بداية ونشأة النحو وفائدته وواضعه.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين التي تعتمد على التعليل الفلسفي والخروج من هذه التعليلات والتأويلات الفلسفية

وضـبطها وبيانهـا والتعـرف علـى أصـول النحـو العربـي التـي اعتمـد عليهـا نحـاة البصـرة والكوفة ليستزيد بها الدارس ويكون متمكناً من علم النحو.

الفصل الأول

النحـــــو ونشـأتــه

المبحث الأول
النحو في اللغة والاصطلاح

النحو في اللغة:[1]

قال ابن منظور في لسان العرب هو نحا ينحوه وينحاه نحوا و انتحاءً ونحو العربية منه، وإنما انتحاه سميت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره نحا الشيء ينحاه ينحو إذا حرّفه والنحو القصد والطريق يكون ظرفاً ويكون اسماً ، والنحو إعراب الكلام العربي، والجمع أنحاء ونحوٌ .

النحو في الاصطلاح:[2]

هو علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً. فيقصدون بحثه على الحرف الأخير معنى الكلمة ، بل على خاصة من خواصه، وهي الإعراب والبناء، ثم هم لا يعنون كثيراً بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله.

فإن النحو ، يجب أن يكون هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة ، حتى تنسيق العبارة أن تؤدي معناها.

(1)لسان العرب ، ابن منظور ، ط1 ، م 115 ، دار صادر ، بيروت 1410هـ - 1990م.
(2) أنظر الخصائص لابن جني.

المبحث الثاني
نشأة النحو وواضعه

1 – تاريخ نشأة النحو :[3]

نشأة النحو أول صغيراً شأن كل كائن فوضع أبو الأسود منه ما أدركه عقله ونقل إليه تفكيره، ثم أقره الإمام علي على ما وضعه ، أشار عليه أن يقتضه فقام بما عهد إليه عبر قيام ولم يهتدي بحث العلماء إلى يقين فما وضعه أبو الأسود أولاً على سلف قصيلاً ، وكانت هذه النهضة الميمونة بالبصرة التي كان في أهلها ميل بالطبيعة إلى الاستفادة من الفن إتقاء لو جاء اللحن بصاحبه وخاصة الموالي الذين كانوا أحوج الناس حينذاك إلى تلقي هذا العلم رغبة منهم في تقويم لسانهم، تخليصه من رطانة العجمة حبّاً في معرفة لغة الدين الذي اعتنقوه وطمعاً في رفع قدرهم بين العرب، فصدقت عزيتهم في دراستهم والتذود منه.

فكان منهم علماؤه المبرزون دراسة وتأليفاً حتى أشير إليه ردحاً من الزمن علم الموالي. غير أن هذا العلم لم تعمل عليه الأيام كسائر الفنون فأكتملت وضعه قبلها ، فإن الفتوحات الإسلامية متوالية في الأمصار، والعرب متفقون عليها، والإمتزاج مستحكم بينهم وبين من دخلوا في حوزتهم وعشير اللحن منتشر أقذى الأبصار ، فهب العلماء لا يلوون على شيء منكمشين في تدوينه فكان يسير بخطى فسيحة تبشر بالأمل القولي العاجل حتى نضج ودنا جناه فتم وضعه في العهد الأموي من دون سائر العلوم اللسانية.

1- أطوار النحو الأربعة:[4]

وعلى ضوء هذا التاريخ قد عددنا الأطوار الأربعة:

1. طور الوضع والتكوين "بصري".
2. طور النشؤ والنمو "بصري كوفي".
3. طور النضج والكمال "بصري كوفي".
4. الترجيح والبسط في التصنيف "بغدادي وأندلسي ومصري وشامي".

على أنه ليس في الاستطاعة وضع حد توقيتي ينفصل به كل طور كما يسبقه أو يعقبه ، فإن الأطوار لابد من تداخلها وسريان بعضه أحكام سابقهاعلى لاحقها كما أنه لا مناص من تسرب شيء مما في تاليها على بادئها ، فغير ممكن أن يوجد الطور دفعاً وإنما تلده المؤثرات إلى تسبقه وتمهد له ، وهي الطبع في غيره، إلا أنها لما تكاثرت وتذايدت حتى بدأ العلم بمقتضاها طابع آخر غير الطابع السابق عليه استوجبت جعله في طور آخر جديد ، ولا يكون ذلك التميز الظاهر إلا بعد انقضاء زمن المداخلة بين الطورين.

2- واضعه:[5]

---

(3)نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الشيخ محمد الطنطاوي ، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة، 1995م، ص34.
(4)المصدر السابق ، ص36.
(5)المصدر السابق، ص23.

اختلف العلماء في واضع علم النحو على أن هذا الاختلاف لا يعد في الواقع أن يكون أما الإمام علي كرم الله وجه ، كما يرى الانباري أو لأبي الأسود الدؤلي رضى الله عنه ، كما يراه السابقون قبلها.

أما عزو الوضع إلى نصر بن عاصم الليثي أو عبد الرحمن بن هرمز فبمعزل عن الاختيار والتأييد.

ولا أطيل بنقل كلام هؤلاء العلماء جميعها ملتقباً بنقل كلام الأنباري إلا أنه أعناهم بهذا المقام، قد سرو معظم لقول السابقين عليه مع جودة الترتيب، فذلك مختارة أولاً مع روايتين في سبب وضع علي كرم الله وجهه، ثم ذكر مختار غيره مع روايات أربع في سبب وضع أبي الأسود الدؤلي رضى الله عنه.

ورغم قول أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وزعم آخرون أن أول من وضع النحو نصر بن عاصم فليس بصحيح، والصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، لأن الروايات كلها تسند إلى أبي الأسود ، وأبو الأسود يسند إلى علي ، فإنه روى عن أبي الأسود أنه سئل فقيل له: من أين لك هذا النحو؟ فقال: لفقت حدوده من علي بن أبي طالب" .

3 – مكان وزمان وضع النحو:[6]

اتضح لنا مما سلف أن وضعه في صدر الإسلام لأن االنحو ككل قانون تتطلبه الحوادث وتقتضيه الحاجات ، ولم يك قبل الإسلام ما يحمل العرب على النظر إليه، فإنهم في جاهليتهم غنيون على تعرفه، لأنهم كانوا ينطقون لى سليقه جبلوا عليها فيتكلمون في شئونهم بدون أعمال فكر، أو رعاية قانون كلامي يخضعون له قانونهم ملكهم التي خلقت فيهم، ومعلمهم وبيئتهم المحيطة بهم، بخلافهم بعد الإسلام إذ تأسروا بالفرس والروم والنبط وغيرهم فحل بلغتهم ما هال الغبير عليها وعلى الدين حتى هرعوا إلى وضع النحو .

وهذا هو التحقق الذي عول عليه الجمهور فقد زعم بعض العلماء أن العرب كانوايتأملون مواقع الكلام، وأن كلامهم ليست استرسلاً ولا ترجيماً بل خبرة بقانون العربية.

فالنحو قديم فيهم أبلته الأيام ثم جدده الإسلام على يد أبو الاسود الدؤلي بإرشاد الإمام علي كرم الله وجهه.

ومن هؤلاء العلماء أحمد بن فارس في أوائل كتابه " الصاحبي" بل غلا غلؤا شديداً إذ نسب إلى العرب العاربة معرفتهم بمصطلحات النحو بتوقيف من قبلهم، حتى أنبى الأمر إلى الموقف الأول هو الله عز وجل الذي علم آدم الأسماء كلها.

(6)المصدر السابق ، ص 19.

نعم أن تحديد زمن وضعه في صدر الإسلام لا سبيل إليه البيئة، وفي الواضع له في المبحث لا شيء لتقريب لزمنه.

وقد كان وضعه ونشوؤه في العراق ؛ لأنه على حدود البادية وملتقى العرب وغيرهم ، وتوطنه الجميع الرخاء الحياة فيه فكان أظهر بلد انتشر فيه وباء اللحن الداعي إلى وضع النحو.

المبحث الثالث
أسباب وضع النحو وفائدته

سبب وضع النحو:[7]

قال أبو الطيب : " إن أول ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلم الإعراب لأن النحو ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم : فقد روينا أن رجلاً لحن بحضرته فقال: " أرشدوا أخاكم فقد ضل" ، وقال أبو بكر : " لأن أقرأ فأسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ فالحن".

وقال ياقوت " ومر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بقوم يسيئون الرمي فقرعهم فقالوا إنا قومٍ متعلمين فأعرض مغضباً وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشد عليّ من خطئكم في رميكم" ، وقال ابن قتيبة : " سمع إعرابي مؤذنـاً يقول أشهدُ أنّ محمداً رسولَ الله ينصب رسول الله فقال : ويحك ! يفعل ماذا؟ وهكذا انتشرت جرثومة اللحن فأعدت الخاصة حتى صاروا يعدون من لا يلحن ، وقال الأصمعي: " أربعة لم يلحنوا في جد ولا هذل: الشعبي وعبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف وابن القرية والحجاج أفصحهم". وانتقلت من الحاضرة إلى البادية ، قال الجاحظ: "أول لحن سمع بالبادية هذه عصائي" ولهذه الحوادث مجتمعة وغيرها فأستنبطوا من مجازي كلامهم قوانين لكل مادة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه فاصطلحوا على تسمية بعلم النحو.

فائدة النحو:[8]

فقد قيل الأعراب حلية الكلام ووشية ، وقيل أيضاً النحو من العلم بمنزلة في القدر والرامك في الطيب.

قال إسحاق بن خلف النهرواني (330هـ) :

النحو يبسط من لسان الألكن
والمرء تكرمه إذا لم يلحن
وإذا طلبت من العلوم أجلها
فأجلها منها مقيم الألسن

وقال آخر:

النحو صعب وطويل سلمه
إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه
زلت به إلى الحضيض قدمه
يريد أن يعربه فيعجمه

وقال آخر:

أحبب النحو من العلم فقد
يدرك به المرءُ أعلى الشرف
إنما النحوي في مجلسه
كشهاب ساطع بين السدف

---

(7) المصدر السابق ، ص 16.

(8)الموجز في نشأة النحو ، د. محمد الشاطر، أحمد محمد ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1983م-1413، ص4.

يخرج القرآن من جوف كما
تخرج الدرة من جوف الصدف
وقال ابن سيرين
ما رأتي على رجل أحسن من فصاحة ولا على امرأة من شحم.
وقال ابن شبرمة:
إذا سرك أن تعظم في عين من كنت في عينه صغيراً ، ويصغر في عينك من كان في عينيك عظيماً فتعلم العربية فإنها تجريك على النطق وتدنيك من السلطان.
وقيل أيضاً:
تعلموا النحو كما تتعلمون السنن والفرائض ومن هنا قيل أيضاً :
الإعراب فرع المعنى ، فإذا فسد الفرع ادى إلى تشويه الأصل وعدم فهمه.

الفصل الثاني

نشأة المدارس النحوية

المبحث الأول

1- نشأة المدرسة البصرية:

أسست مدينة البصرة في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سنة 14هـ. ولم يمض وقتطويل على إنشائها حتى أصبحت مركزاً تجارياً وثقافياً حافلاً بخليط واسع من العرب والعجم الذين وفدوا على هذه المدينة واستوطنوها. ويبدو أن هذا الخليط كان في بعض الأحيان سبباً في إذكاء روح العصبية القبلية، ودفع الشعراء إلى المهاجاة والمفاخرة، وأضف إلى ذلك ما ظهر فيها من خلافات واسعة بين العربية والفارسية من جهة، وبين القرآن الكريم وبين لهجات القبائل العربية المختلفة من جهة أخرى.

وقد كان ذلك من أهم العوامل التي دعت العرب والمسلمين إلى النظر في اللغة ونبهتم إلى الملاحظات ، وإدراك الفروق اللغوية، وبخاصة أنهم قريبو العهد بالرسول صلى الله عليه وسلم ، وبينهم وبعض صحابته، وعنهم أخذ التابعون الذين تشربت نفوسهم حب القرآن الكريم والمحافظة عليه، وتعدت طباعهم من اللحن والتحريف.[9]

القرآن الكريم كتاب المسلمين المقدس، فهو دستورهم ومرجع أحكامهم، فكان حرصاً علىسلامته عاملاً أساسياً في الابتعاد عن اللحن، وفي التفكير ووضع القواعد التي تحفظ ألسنتهم.

وهكذا بدأت الفكرة الأولى للدراسة النحوية في البصرة. أول نحوي بصري حقيقي عنده طلائع علم النحو هو ابن أبي اسحق الحضرمي المتوفي سنة 117هـ ، وقال عنه ابن سلام " وكان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل".

وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي ، ولكنه من القراء. ويلاحظ أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوه كانوا من القراء. واكثر سيبويه في كتابه من التعرض للقراءات كأن ما كان بينها من خلافات في الإعراب وهو الذي دفع قراء البصرة بوضع النحو وقواعده ، حتى القارئ مواقع الكلم في آيات القرآن الكريم من الإعراب المضبوط الدقيق. وقد تبع أبن أبي اسحاق في هذا السبق المبكر جماعة من تلاميذه على رأسهم عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة 149هـ.

ويقال أنه قد ألف كتابين هما: الجامع والإكمال ، ولم يصل إلينا من هذين الكتابين شيء إلا أسهمها فقط. ومنهم عمر بن العلاء الذي نشأ وعاش في البصرة وتوفى فيها سنة 154هـ ، وهو أحد القراء السبعة.

أما يونس بن حبيب المتوفي سنة 138هـ فقد كان من أكابر النحاة أخذ عن أبي عمرو ، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والغراء. وأما الخليل بن أحمد المتوفي سنة 175هـ ، فقد عكف على دراسة علم النحو، وكان له الفضل في استنباط أصوله وإرساء قواعده، مع أنه لم يؤلف في ذلك كتاباً ، بل أوحى لعلمه إلى تلميذه سيبويه وحمل ذلك عنه ، وألف فيه الكتاب الذي أعجز من قبله ، وكما امتنع من تأخر بعده. ويعتبر بحق مؤسس المدرسة البصرية.

---

(9) مسائل خلافية بين سيبويه والخليل ، فخر صالح سليمان قدارة ، دار الأمل ، ط1، 1410هـ -1990م، الجزء الأول ، ص13-15.

وهكذا نرى أن البصرة قد شادت صرح علم النحو على يد هؤلاء العلماء ولم تشاركهم الكوفة في ذلك وإنما أخذته علماً تاماً الأصول والقواعد على يد الكسائي تلميذ الخليل بن أحمد. ولقد ساعد البصرة على أن تحرز قصب السبق في هذا الميدان موقعها على طرف البادية في مكان قريب من العروبة الصافية.

قد وجد سكانها على اختلاف أجناسهم في الدراسات النحوية مما يحقق لهم رغباتهم فأقبلوا عليها وجمعوا أصولها برواية الأشعار واللغة واتصلوا بالأعراب في بواديهم لمشافتهم والأخذ عنهم. وقد استمد اللغة من معين صافي بعيد عن الشوائب وعوامل الضعف.

وقد اجتهدت مدرسة البصرة وجهة خاصة في أساليب المبحث النحوي وطرق الاستنباط. فالبصريون يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر لذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة، وكان يؤولون ما خالف القواعد ويحكمون عليه بأنه شاذ أو مصنوع. وقد استعمل البصريون القياس وفضلوه وأجروا عليه وأهدروا ما عداه.

قد سبقت البصرة المدرسة الكوفية بنحو مائة عام في دراسة النحو والاشتغال به، لكن السياسة في ذلك العصر اقتضت ظهور الكوفيين بعد قيام الدولة العباسية ؛ لأنهم كانوا من أنصارها لذا عند جانبهم وانتشر مذهبهم ورجحت في المناظرات كفتهم[10].

2 – نشأة المدرسة الكوفية:

لا ريب في أن الكسائي يعد إمام مدرسة الكوفة فهو الذي وضع رسومها ووطأ منهجها وفيه يقول أبو الطيب اللغوي: " كان عالم أهل الكوفة وإمامهم إليه ينتهون بعلمهم وعليه يقولون في روايتهم". وينبغي أن لا نلتفت إلى ما يقوله أبو حاتم بدافع العصبية للبصرة إذ يزعم أنه " لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن وكلام العرب ولو لا أن الكسائي دنا من الخلفاء فعرفوا من ذكره لم يكن شيئاً وعلمه مختلط بلا بحجج ولا علل إلا حكايات عن الإعراب معروفة لأنه كان يلقنهم ما يريد وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية.

والقرآن هو قدوتهم وإليه يرجعون وكأن أبا حاتم نقض بنهاية كلامه طعنه في الكسائي، وهو قد طعنه في خلقه وأنه كان يلقن الإعراب ما يريد من نحو شاد، وهو طعن لا يعبأ به، إذا كان معروف بالثقة والأمانة والصدق فيها يدوي ، وعنه حمل معاصرون ومن تلاهم إحدى القراءات السبع الوثيقة، أما أن علمه ليس منظماً ، وأنه يفتقد إلى الحجج والعلل فقد يكون ذلك صحيحاً إذا قسناه إلى سيبويه ، لكن من المؤكد أنه تلقن عنه وعن الخليل وعيسى بن عمرو معرفة العلل والأقيسة ، بل لقد كان يؤمن بأن النحو إنما هو ضرب من ضروب القياس وما يطول فيه من علل وحجج تشيده وتقيم أداؤه.

(10) المدارس النحوية ، شوقي ضيف، ط7 ، دائرة المعارف ، القاهرة ، ج.م.ع، ص176.

تركت الكوفة للبصرة وضع نقط الإعراب في الذكر الحكيم ووضع نقط الإعجام ، والأنظار النحوية والصرفية الأولى التي تبلورت عند أبي اسحاق والتي أقام عليها قانوني القياس والعلل، إذ كانت في شغل عن كل ذلك بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وفتاواه وبالقرآن وروايته رواية دقيقة، مما جعلها تحظى بمذهب فقهي وهو مذهب أبو حنيفة وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءاتهم في العالم العربي وهم عاصم وحمزة والكسائي، وعنيت بجانب ذلك عناية واسعة برواية الأشعار القديمة ووضع دواوين الشعر، حتى قال أبو الطيب اللغوي " الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بين في دواوينهم".

وإن كان قد ذكر أهل الكوفة مع بعض القراءات في ثلاثة مواضع من المؤكد أنه لم يدل في النحو بآراء ذات قيمة ، وبدليل أن اسمه لم يرد في كتب النحاة التالية لعصره، وفيه يقول أبو حاتم : " كان بالكوفة نحوي يقال له أبو جعفر الرواسي وهو مطروح العلم ليس بشيء وإنما يبدأ النحو الكوفي بدء حقيقياً بالكسائي وتلميذه الفراءاللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله ".

النحو الكوفي يشكل مدرسة مستقلة:

أجمع القدماء على أن نحو الكوفيين مذهباً مستقلاً أو كما نقول بلغة العصر مدرسة مستقلة فكان منهم أصحاب كتب الطبقات أو التراجم مثل: "ابن النديم" في كتابه الفهرس، والزبيدي" في كتابه طبقات النحويين اللغويين و أصحاب كتب المباحث النحوية ، الكوفية والبصرية وقد أفرد أبو البركات عبد الرحمن في إحدى وعشرين ومائة مسألة ، فالكتب النحوية إنما تذكر خلافهم لها ولا تذكر مواضع إتفاقهم معها ، وهي أكثر من أن يحاط بها.

وينبغي أن يستقر في الإذهان أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو، فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان، والبصرية في النحو ظلت قائمة على مدار الزمن وأن من الطبيعي أن نجد دائماً عند نحاة الكوفة تأثرات مختلفة في المذهب البصريالتي ظلت إلى اليوم راسخة في النحو العربي. وإذن فمن الخطأ أن يرى معاصر الكسائي أو الفراء يتأثر بالنحو البصري. ومعنى ذلك أن الصلة بين المدرسة الكوفية.

.

المبحث الثاني
طبقات الفريقين

أولاً: طبقات البصريين:

الطبقة الأولى:

تبدأ هذه الطبقة من نصر بن عاصم "89هـ" إلى يحيى بن يعمر "129هـ" .

1 – نصر بن عاصم الليثي "89ه": كان فقيهاعالماً بالعربية فصيحاً ويعد من قدماء التابعين أخذ القرآن والنحو عن أبي الأسود ولذا كان يسند إليه وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء كان يرى رأي الخوارج ثم ترك ذلك توفى سنة "89ه".

2 – عنسة الفيل "بعيد 100ه": بن معدان مولى مهرة بن حيدان أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي وكان أبدع الآخرين ويذكرون سبب تلقبه بالفيل أن عبد الله بن عامر كان له فيل بالبصرة وقد استكثر النفقة عليه فأتاه معدان أبو عنيسة فقال: أدفعه إلى والفيل المؤتة واعطيك دراهم كل يوم فدفعه إليه واوفى بما قال.

3 – عبد الرحمن بن هرمز "117ه": مدني تابع أخذ القراءة عن عبد الله بن عباس "68ه" وأبي هريرة "59ه" وأخذ عنه نافع بن نعيم "169هـ" وقد قيل أنه أول من وضع العربية والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود الدؤلي[11].

4 – يحي بن يعمر العدواني "129ه": ويكنى أبا سليمان هورجل من بن عدوان بن قيس بن عيلان من مضر.

كان عالماً بالعربية والحديث ولقى عبد الله بن عباس وغيرهم من الصحابة. هو من التابعين من القراء من أهل البصرة.

الطبقة الثانية:

تبدأ هذه الطبقة من عهد عبد الله بن أبي اسحاق "117ه" إلى عهد عمرو بن العلاء "154ه" وهناك أشهر من اخترنا من علمائها.

أ – عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي المتوفي "117ه" هو بحر عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي إمام القراءة والعربية كان شديد التحديد للقياس من أبي عمرو وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها، فقال: "فغلبني بن أبي اسحاق يؤمئذ بالهمز فنظرت فيه بعد ذلك" ، ويقال : "أن أبن اسحاق أول من علل النحو وسئل يونس بن حبيب فقال: هو والنحو سواء أي هو الغاية فيه.

ب – عيسى بن عمر "149ه": هو مولى خالد بن الوليد المخزومي، نزل ثقيف وهو معدود من قراء البصرة ونحاتها ، وله في النحو أكثر من سبعين مؤلفاً ، كان عيسى ينزع إلى النصب ما وجد لذلك سبيلاً.

ج – أبو عمرو بن العلاء "154ه": هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي القارئ أحد القراء السبعة المشهورين واختلف في اسمه في أحد عشرين قولاً أصحها "زبان" وأخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد ، وروى عنه أنه قال: ما رأيت أحداً قط أعلم مني، وقد مضى أنه كان أكثر تسليماً للعرب.

(11) الموجز في نشأة النحو ، د. محمد الشاطر أحمد محمد ، ص71.

الطبقة الثالثة:
تبدأ هذه الطبقة من عهد الأخفش الأكبر "172ه" إلى يونس "182ه" ومن أشهر علماء هذه الطبقة ما يأتي:

1 – الأخفش الأكبر "172ه" : هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، وهو أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين وسادس الأخافش الأحد عشر، كان إماماً في العربية لقي الأعراب وأخذ عنهم كما أخذ عن أبي عمرو وطبقته. وأخذ عن سيبويه "80ه" والكسائي "189ه" وأبو عبيدة "209ه" وكان متديناً وربما ثقة وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت وما كان الناس يعرفون ذلك قبله.

2 – الخليل بن أحمد "172ه": هو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي نسبه إلى فراهيد اليمن. ولم يسم أحد بأحمد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قيل والد الخليل ، وكان الخليل ذكياً فطناً شاعراً، وهو أول من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب، وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة وقد أكمل هذا الكتاب بعده. وكان الخليل من الزهاد المنقطعين لله تعالى.

3 – يونس بن حبيب "182ه": هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي الولاء. وهو من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما سمع من قبله، وأخذ عن الكسائي والفراء. وكانت له مذاهب واقتبسه تفرد بها وكانت حلقته بالبصرة يقصدها طلاب العربية وفصحاء الأعراب والبادية وكان يكثر من إنشاد قول حسان "54ه" قال:

رب حلم أضاعه عدم المال وجهل غطى عليه النعيم

الطبقة الرابعة:
تبدأ هذه الطبقة من عهد سيبويه "180ه" إلى عهد أبي زيد الأنصاري "215ه" ومن أشهر علمائها:

1 – سيبويه "180ه" : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ولد بقرية من قرى شيراز ويقال لها البيضاء من فارس وكان مولى لبني حارث بن كعب بن عمرو بن علة بن خالد بن مالك بن أدد.

سيبويه فارسي معرب، إذ معنى سي ثلاثون "يويه" معناها رائحة التفاحة في المعنى ثلاثون رائحة وقيل حسن الوجه ويذكرون من سبب تعلمه النحو أنه قدم من البصرة ليكتب الحديث فلزم حلقة حماد بن سلمه "167ه"فبينما هو يستلمي حماد قول النبي صلى الله عليه وسلم : "ليس من أصحابي إلا من لو شئت أخذت عليه ليس أبا الدرداء "32ه" فقال سيبويه : " ليس أبو الدرداء حيث ظنه اسم ليس، فقال حماد يا سيبويه ليس هذا حيث ذهبت ، وإنما ليس ، ها هنا استثناء فقال سيبويه سأطلب علماً لا تلحنني فيه فلزم الخليل.

2 – اليزيدي "202ه": هو أبو محمد يحى بن المبارك بن المغيرة العدوي أبو محمد اليزيديكان مقرئاً كما كان نحوياً لغويا. وهو مولى لبني عدي بن مناة بصري المذهب وأخذ العربية عن أبي عمرو وابن أبي إسحاق الحضرمي كما أخذ اللغة والعروض عن الخليل، وهو أحد الفصحاء العاملين بلغة العرب والنحو.

وكان مؤدباً لأولاد يزيد بن منصور الحميدي "165ه" ولذا نسب إليه، ثم أدب للمأمون "218ه" ثم خلف أبا عمرو بن العلاء الفراء.

3 – أبو زيد "215ه": هو أبو زيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي كان إماماً مشهوراً عالماً باللغة والنحو وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء ورؤية بن العجاج "145ه" وعمرو بن عبيد "144ه" وأخذ عنه أبو حاتم السجستاني "215ه" وأبو عبيد القاسم بن سلام "224ه" وغيرهم.

وروي له أبو داود "275ه" والترمزي "279ه" وقد شهد جده ثابت "45ه" أخذ المشاهر بعدها ، وكان ثابت هذا أحد الستة الذين جمعوا القرآن الكريم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

4 – الأصمعي " 216 ه" : هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن أصمع بن علي بن أصمغ بن هلمي وهو أحد ائمة اللغة والتعريب والأخبار والملح والنوادر وروى عن أبي عمرو بن العلاء، ونافع بن نعيم "169ه" وشيعة "160ه" وحماد بن سلمة "167ه" وغيرهم.

وقيل عنه: ما عبر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعي ولم يكن ممن يكثره وكان أعلم الناس في فنه.

الطبقة الخامسة:
كانت هذه الطبقة في عهد الأخفش الأوسط "211ه" وقطرب.

1 – الأخفش الأوسط "211ه" : هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط وسمى بالأخفش الأوسط لأنه كان قبله الأخفش الكبير شيخ سيبويه الذي مضى الحديث عنه وبعده الأخفش الصغير تلميذاً للمبرد، والأخفش هذا كان أشعرهم ذكراً، وكان مولى لبني جاشع بن درام ، من أهل بلخ سكن البصرة وقرأ على سيبويه وأعلمهم بكتابه.

2 – قطرب "206ه": هو أبو علي بن المستنير البصري المعروف بقطرب وكان أحد العلماء باللغة العربية والنحو وأخذ عن سيبويه وجماعة من البصرة ، وسمى بقطرب لأن سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه فيقول إنما أنت قطرب ليل.

الطبقة السادسة:

1 – الجرمـي "225ه": هـو صـالح بـن إسـحاق أبـو عمـر الجرمـي البصـري مـولى بـن زبـان مـن قبائـل الـيمن ، ويلقـب بالبخـاخ لكثـرة مناظرتـه فـي النحـو، ورفـع صـوته فيهـا، فـإن البخـاح هـو رفـع الصـوت. ويـروى عـن الجرمـي أنـه قـال: نظـرت فـي كتـاب سـيبويه فـإذا فيـه ألف وخمسون بيتاً فإنما الألف فعرفت أسماءها ، وأما الخمسون فلم أعرف قائلها.

2 –التّـوّ زي "238ه":بتشـديد التـاء والـواو المفتـوحتين نسـبة إلـى تـوز وهـو محمـد عبـدٍ اللـه بـن محمـد مـولى قـريش ، وكـان مـن أكـابر العلمـاء البصـريين ، وقـرأ علـى أبـي عمـر الجرمـي كتـاب سـيبويه، ويقـول المبـرد عنـه: مـا رأيـت أحـداً أعلـم بالشـعر مـن أبـي محمـد التـوزي ، وكـان أعلـم مـن الرياشـي والمـازني ، وكـان أكثـرهم روايـة عـن أبـي عبيـدة بـن المثنى.

3 – المـازني "247ه": هـو أبـو عثمـان بكـر بـن محمـد مـولى بنـي سـدوس ولـد فـي البصـرة ، وتربـى فـي بنـي مـازن فنسـب إلـيهم، وكـان إمامـاً فـي العربيـة لا ينـاظر أحـد إلا غلبـه لقدرته على الكلام فقد ناظر الأخفش كثيراً فغلبه.

4 – ابـو حـاتم السجسـتاني "250ه":هـو أبـو حـاتم السجسـتاني سـهلبن محمـد بـن عثمـان بـن القاسـم مـن سـكان البصـرة ، وكـان إمامهـا فـي علـوم القـرآن واللغـة والشـعر، وقـرأ علـى سيبويه والأخفش مرتين. وكان المبرد يحضر حلقته ويلازم القراءة عليه.

5 – الرياشـي "257ه" : هـو أبـو الفضـل العبـاس بـن الفـرج الرياشـي كـان مـولى محمـد بـن سـليمان الهاشـمي قيـل لـه الرياشـي نسـبة لأبيـه الـذي كـان عبـداً لرجـل مـن جـزام يسـمى برياش.

قـرأ الرياشـي النحـو علـى المـازني، وقـرأ المـازني عليـه اللغـة ويقـول الرياشـي المصـدر الـذي اسـتقى منـه البصـريون والكوفيـون مـادتهم النحويـة (إنمـا أخـذنا نحـن اللغـة مـن حرشـة الضـباب وأكلـة اليرابيـع والكوفيـون أخـذوها مـن أهـل السـواد وأصـحاب الكوامخ).

الطبقة السابعة:
نكتفي منها بذكر المبرد قائم البصريين.

المبـرد "285ه": هـو محمـد بـن يزيـد بـن عبـد الأكبـر الأزدي البصـري ابـو العبـاس المبـرد إمـام العربيـة ببغـداد فـي زمانـه أخـذ عـن المـازني والسجسـتاني، كـان النـاس بالبصـرة يقولـون : مـا رأنـي المبـرد مثـل نفسـه" وكـان المبـرد مقيـد بمـذاهب البصـريين والكـوفيين دليـل هـذا مـا يلي:

أ – فقد منع تقديم خبر ليس عليهما مع إجازة البصريين والكوفيين ذلك.

ب- جـوز ظهـور كـان بعـد أمـا فـي نحـو أمـا أنـت منطلقـاً انطلقـت علـى أن "مـا" زائـدة لا عوض من كان.

ج – أنكر الضمير المتصل بعد لو لا في مثل: و لولاك ولولاه.

وكـان المبـرد مبـرزاً فـي النحـو والصـرف واللغـة والأدب ومعرفـة أيـام العـرب وأخبـارهم وأشعارهم.

ثانياً: طبقات الكوفيين:
الطبقة الأولى:
من أشهر علمائها:

1 – أبـو جعفـر الرؤاسـي "175ه": هـو أبـو جعفـر الرؤاسـي "175ه" : هـو أبـو جعفـر محمـد بـن الحسـن الرواسـي ابـن أخـي معـاذ الهـراء ويسـمى بالرؤاسـي لكبـر رأسـه وهـو أول مـا وضـع مـنالكـوفيين كتابـاً فـي النحـو كـان أسـتاذاً للكسـائي والفـراء وكـان رجـلاً صـالحاً. ومـن تصـانيفه : كتـاب الفصـيل ومعـاني القـرآن والوقـوف والابتـداء الكبيـر والصـغير وكتاب في الجمع والإفراد.

2 – معـاذ الهـراء "187ه": هـو معـاذ بـن مسـلم الهـراء نسـبة للاهـواب الهرويـة لأنـه كـان يبيعهـا وهـو عـم أبـي جعفـر الرؤاسـي ، لـم يعـرف مصـنف وأخـذ مـن الكسـائي وتـوفى فـي السنة التي نكب فيها البرامكة "187ه" في خلافة الرشيد.

الطبقة الثانية:
مـن أشـهر علمائهـا هـو الكسـائي وهـو المؤسـس الحقيقـي كمـا يقـال لمدرسـة الكوفـة ولـذلك يكتفي بالحديث عنه في التمثيل لهذه الطبقة.

الكسـائي "189ه": هـو أبـو الحسـن علـي بـن حمـزة بـن عبـد اللـه بـن عثمـان الإمـام ابـو الحسـن الكسـائي وهـو مـولى بنـي أسـد إمـام الكـوفيين فـي النحـو واللغـة وأحـد القـراء السـبعة المشـهورين وسـمى بالكسـائي لأنـه أحـرم مـن كسـاء وكـان مـن أهـل الكوفـة، ولكنـه اسـتوطن في بغداد.

ويقـول ابـن دسـتوية: كـان الكسـائي يسـمع الشـاذ الـذي لا يجـوز إلا فـي الضـرورة فيجعله أصلاً والحروف وغير ذلك.

الطبقة الثالثة:
ومن أشهر علماء هذه الطبقة "الأحمر والفراء واللحياني".

1 – الأحمر "194ه": هو أبو الحسن علي بن المبارك ، كان رجلاً من الواقفين على باب الرشيد وأصل من النوبة كان يحب العربية ولا يقدر أن يجالس الكسائي إلا في أيام غير توبته فكان يترصده عند حضوره للرشيد ويسير في حاشيته ، وركابه سأله عن المسألة تلوالأخرى حتى عد من أصحاب الكسائي، وكان ذكياً فطناً حريصاً على الاستذادة من العلم.

2 – الفراء "207ه": وهي أشهر من تلقى عنهم العربية الكسائي كما سمع عن الأعراب. هو أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن مروان مولى بني أسد المعروف بالفراء لقب بذلك لأنه كان يفري بالكلام.

وولد بالكوفة "144ه" ويرى البصريون أنه أخذ عن يونس بن حبيب وأهل الكوفة يتقون ذلك. تبحر الفراء في علوم كثيرة من أبو بشر تمامة بن الأشوش الخميري "213ه" وافقاً على باب المأمون يريد الوصول إليه ولم يكن يعرفه، كان أبو بشر من المقربين للمأمون، ويقول أبو بشر عن الفراء: ناقشته في اللغة وجدته بحراً، ناقشته في النحو فيشاهدته سيج وحده وفي الفقه فوجدته رجلاً فقيهاً ووجدته بالنحو ماهراً، وبالطب خبيراً وأيام العرب وأشعارهم حذقاً.

3 – اللحياني "220ه": هو أبو الحسن علي بن المبارك بن حازم اللجاني من بني لحيان بن هزيل بن مدركة ، وقيل سمى بهذا لعظم لحيته ، أخذ اللحياني عن الكسائي وابي زيد الشيباني "205ه" كان اللحياني أحفظ الثاني للنوادر عن الكسائي والفراء والأحمر فمن نوادره أنه حكى عن بعض العرب أنهم يجزمون "بلن" وينصبون ب "لم" وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ "لم تشرحَ لك صدرك" بفتح الحاء.

الطبقة الرابعة:
أهم علمائها : ابن سعدان والطوال وابن السكيت:

1 – ابن سعدان "231ه": هو أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي النحوي المقري كان ثقة يقرأ بقراءة حمزة "156ه" تم اختيار لنفسه فسر عليه الأصل والفرع.

أخذ القراءة عن مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة وقد صنف كتابين أحدهما في القراءة والثاني في العربية ولد سنة "161ه" وتوفى سنة "231ه" يوم عيد الأضحى.

2 –الطوال "243ه" : هو أبو جعفر أحمد بن عبد الله ابن قادم الطوال من أهل الكوفة أحد أصحاب الكسائي، وحدث عن الأصمعي وقدم بغداد وسمع منه أبو عمرو الدوري كما كان استاذاً لثعلب ، توفى سنة "243ه".

3 – ابن السكيت "244ه" : هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت أخذ عن أبي عمرو الشيباني "205ه" والفراء وابن الإعرابي ، وكان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر ، رواية ثقة وأخذ عنه أبو سعيد السكري "275ه".

الطبقة الخامسة:

ثعلب "291ه": هو أحمد بن يحى النحوي بن زيد مولى بني شيبان إمام الكوفيين في النحو واللغة فإن من تقدمه من الكوفيين وأهل عصره منهم. نظر في النحو وله ثمانية عشر سنة وصنف الكتب وله ثلاثة وعشرون سنة كان ثقة صدوقاً حافظاً للغة عالماً بالمعاني، كان ثعلب رئاسة النحو في الكوفة اتصل بالخلفاء ، والأمراء واجتمع بالمبرد وزعيم البصريين فكانت بينهما مناظرات علمية ولكل منهما شيعته وحزبه.

المبحث الثالث

مصادر دراسة النحو عند الفريقين[12]

سنعقد هذا المبحث للحديث عن المنهل الذي استقى منه الفريقان نحوهم.

مصادر الدراسة عند الفريقين:

1 – القرآن الكريم:

لقد اعتمد البصريون والكوفيين لغة التنزيل أصلاً أقاموا عليهم نحوهم، وهو أحد المصادر التي توثقوا بها مما أسسوا من نحوهم. فالبصريون والكوفيون أقاموا نحوهم على القرآن الكريم حيث كان يستشهدون في كثير من المسائل بآيات من القرآن الكريم فكان القرآن أحد مصادرهم المهمة لأنه أصدق كلام، وأصح مصدر يرجع النحاة إليه في تقنين القوانين، واستخراج الأصول، لأن العربية لم تشهد كتاباً أحيط بالعناية، واكتنف بالرعاية منذ زمن مبكر، فحوفظ على تراكيبه ، وأحصيت كلماته وحروقه، وكيفية ترتيله بلهجاته، مع إتقان متنه في التلقين، دقة في الأخذ والأداء مثل: القرآن الكريم.

2 – الشعر:

اعتمد الفريقين على الشعر الجاهلي والإسلامي واعتمدوا على الشعر الجاهلي أصلاً من أصولهم وتجاوزوه إلى الشعر الإسلامي فكان لهم في شعر الفرزدق وجرير وأراجيز الحجاج ، وقد استشهدوا بشعر بشار بن برد ، ولكن شعر بشار جاوز الحقبة التي وقفوا عندها في استشهادهم ، ويدل على ذلك ما جاء في "الاقتراح" للسيوطي فيما رواه تغلب عن الأصمعي، إن إبراهيم بن هرمة آخر من لحب حبه ، ومن المعلوم أن إبراهيمبن هرمة ولد سنة تسعين للهجرة، وعمّر طويلاً حتى تجاوز منتصف القرن الثاني.

3 – الأمثال:

وكذلك ما جرى مجراها مما اطمأن الناس له من عبارات قصيرة حفظها الناس نسبة لشيوعها على الألسنة كقولهم: رجع بخفيّ حنين، وأوسعتهم سبأ وأودا بالإبل ، ثمرة خير من جدادة.

4 – الحديث الشريف:

(12) المدارس النحوية ، خديجة الحديثي .

فقد استبعده الفريقين ولم يجوزوا الاستشهاد به بحجة أن الحديث يشمل على قدر كبير روى بالمعنى ، ولم يضبط بلفظه، وأن معظم رواته غير عرب، وبالتالي لا يستطيعون التعبير عن معنى الحديث بعبارات صحيحة التركيب.

ولعل الباحثين ما يزالون مختلفين في أسباب إبعاد الحديث عن مجال الاستشهاد والاحتجاج به.

ويرى السامرائي وهو من المحدثين أن عدم الاحتجاح الحديث رأي غير سديد إذ يقول: " إن رجال الحديث قد تحروا الضبط وتشددوا في ضبط الحديث ، واخضعوا هذه لغة الشريفة إلى ما دعوه "الجرح والتعديل"، الذي تناولوا فيه رواة الحديث فكان لهم موازين دقيقة". فمن رواة الحديث في ذلك العصر الشعبي، الذي قال فيه ابن عباس الكوفي لمناظرة في حضرة أبي العباس ، " وأين أنت عمن لم تر عينيك مثله في زمانه" من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحفظ لما سمع ، ولا أفقه فمن الدين ولا أصدق من الحديث ، ولا أعرف – النبي صلى الله عليه وسلم – وأيام العرب، وحدود الإسلام والفرائض والشعر ولا أوصف من عامر بن شراحيل الشعبي.

ومن رواة هذا الحديث في ذلك العصر أيضاً حماد بن سلمه الذي قال فيه اليذيدي:

يا طالب النحو ألا فابكة بعد أبي عمرو وحماد

وسمع عن حماد قوله: من لحن في حديثي كذب عليّ .

كذلك من الرواة أيوب السختياني، الذي عرف بالفقه الذي ذكر الجاحظ حديث الحسن البصري فيه : " أيوب سيد شباب أهل البصرة" . وأيوب المتقدم اقر عن الخليل بن أحمد وهذا يكفي ويبرهن على أن أهل الحديث كانوا من حملة العلم، فالإشادة بهم رد قوي على من زعم أن الحديث مروي بالمعنى.

ولعل ما ذهب إليه ابن مالك وأبو حيان ، ومن تابعهما وهم يجوزون الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها يجعلنا نطمئن إلى الاستشهاد بالأحاديث وجعله مصدراً من المصادر ، وإلا كيف نستشهد بالعشر الذي يخالف بعض الأحكام لأجل الضرورة. ولعل ما قدمناه يدل على أن الفريقين لقوا عنتاً شديداً في الحصول على هذه النصوص ، ولكن يرى البعض أنهم أخطأوا بعض الأخطاء في مناهجهم وهذا ما سنذكره في الحديث عن السماع والقياس.

ولكن استطاع الكوفيون أن يكون لهم طابعهم الخاص، فغيروا، وعدّوا وزادوا في الأصول التي تلقوها، أعادوا النظر في بعضها معتمدين على بعض المصادر.ٍ

النحو البصري:

وانفرد الكوفيون بأخذهم النحو البصري كمصدر من مصادرهم وقد تلقوه عن عيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، والأخفش وكما سمعوه في

مجالسهم ودونوه عنهم، كما وجدوه في كتاب سيبويه الذي كان لا يفارقهم وكان الفراء ينام والكتاب تحت وسادته. فالكوفيون أخذوه عن البصريين بالنقل والمشافهة.

الفصل الثالث

أصول النحو عند المدرستين

المبحث الأول

القياس لغة:[13]

بمعنى التقدير وقياس الشيء يقيسه، قيساً وقياساً إذا قدره على مثاله.

اصطلاحاً:

هوالجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول. أو هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع " على رأي الأنباري".

أو هو حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ودعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت.

وقد مر بثلاث مراحل:

أولاً: مرحلة النشأة:

ورد لفظ القياس مقترناً بعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي "ت 117ه" ، الذي كان أول من مدّ القياس والعلل. والمراد هنا بالقياس القاعدة النحوية، ومدى اضطرادها في النصوص هنا بالقياس القاعدة اللغوية ، مروية أو مسموعة وتقويم ما يستند من نصوص اللغة عنها.

ثانياً: مرحلة المنهج فيها أصبح القياس اصلاً في الدرس النحوي، وما يعرض من أموره عند التحليل الذي أكثر منه وتوسع فيه، فقد عرف بتصحيح القياس وكاشف عنه.

ثالثاً: مرحلة التنظير ، وفيها يتصدى أبو البركات الأنباري "ت577ه" متأثراً بالبحوث الفقهية، منهجاً وتعريفاً لتصنيف كتاب في أصول النحو "على حد أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول ويعلم حقيقة أرباب المعرفة بهما.

أركان القياس: [14]

له أربعة أركان:

أولاً: المقيس عليه:

---

(13) القياس في النحو العربي نشاته وتطوره ، سعيد جاسم الزبيدي ، ط1 ، الناشر، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص ص 18-19.
(14) المصدر السابق ، ص 25.

عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم سواء كان النقل سماعاً أو رواية أو مشافهة أو تدويناً، لينبني عليها حكم المقيس.

أحكامه:

1. إن يطرد في الاستعمال والقياس جميعاً نحو: قام زيد.
2. ألا يكون شاذاً في الاستعمال ، ضعيفاً في القياس كحذف نون التوكيد نحو: أضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قوس الفرس. قالوا : أراد "أضربن" عنك فحذف نون التوكيد ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق.
3. ألا يكون شاذاً في الاستعمال مطرداً في القياس نحو كاد زيد أن يقوم، فهذا شاذ في الاستعمال ، وليس مأبياً في القياس.
4. ألا يكون شاذاً أو ضعيفاً في الاستعمال والقياس جميعاً ، فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه وكرفع المعقول وجر الفاعل ورفع المضاف إليه، لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع وغيرها من الأحكام.

ثانياً: المقيس:

هو المحول على كلام العرب تركيباً أو حكماً ألا ترى إنك إذا سمعت قام زيد ، أجزت أنت ظرف خالد، وحمق بشير وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك، اسم فاعل ومفعول وإنما سمعتبعضاً فجعلته أصلاً وقيس عليه ما لم نسمع".

وقيل " أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" وأجاز آخر: " أن تبني على ما بنت العرب: وعلى أي مثال"

1. إما أن يكون استعمالاً يتحقق القياس فيه ، بأن تبني الجمل التي لم تسمع من قبل على نمط التي سمعت.
2. أما أن يكون حكماً نحوياً نسب من قبل إلى أصل مستنبط من المسموع مثل إعراب الفعل المضارع على إعراب اسم الفاعل.

ثالثاً: الجامع:

إن الصلة بين طرفي القياس المقيس عليه والمقيس لا تتحقق إلا بجملة صفات مشتركة يطلق عليها الجامع وربما سميت (العلة) أو العلة الجامعة التي هي أحد أركان القياس.

رابعاً: الحكم:

هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعادة حكمه لذا فإن الحكم عند النحاة، ينقسم على ستة أقسام هي:

1. الواجب كرفع الفاعل ، وتأخيره عن الفعل ونصب المفعول وغيرها.

2. الممنوع كأضداد ما ذكر في الواجب.
3. الحسن ، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضي.
4. القبيح ، ترفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط المضارع.
5. خلاف الأولى ، كتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا.
6. جائز على السواء ، كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباتهما حيث مانع من الحذف ولا مقتضى له.
7.

أقسام القياس:

أولاً: ينحل القياس بحسب الاستعمال إلى:

أ. القياس المطرد: وهو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً.
ب. القياس الشاذ: وهو ما فارق عليه بقية باب وانفرد عن ذلك إلى غيره، أي أن الشاذ هو الخارج عن القاعدة.
ت. القياس المتروك ويسمى المهجور أيضاً ، ولم يحدده النحاة وإنما ذكروه وضربوه له الأمثلة ، ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام.

قال سيبويه: " وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة في القياس فكان ينبغي أن تكون مئتين أو مئات".

ثانياً: وينقسم القياس هنا بحسب العلة الجامعة إلى ثلاثة أضرب:

أ. قياس العلة وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل.
ب. قياس الشبه وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل.

ومثاله : إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعة، كما الاسم يتخصص بعد شياعة فكان معرباً كالإسم".

ج. قياس الطرد قيل هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة "كبناء "ليس" وإعراب ما لا ينصرف.

ثالثاً: ينقسم القياس هنا بحسب المعنى واللفظ إلى ضربين:

القياس المعنوي، والقياس اللفظي وإن عما وفشوا في هذه العلة فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي.

رابعاً: وينقسم القياس بحسب الوضوح والخفاء إلى ضربين:

أ. القياس الجلي مثل "احذف نون المثنى وحذف النون من الجمع" .

ب. القياس الخفي ، ويسمى "استهاناً" لذا " فإنه كل قياس ففي استحسان وليس كل استحسان قياس خفياً".

القياس عند المدرستين:

كان البصريون أسبق من الكوفيينفي دراسة اللغة والنحو استقراء وتعقيداً، وتأليفاً ، قد امتاز منهجهم يا بتنا قواعده على الأكثر الشائع من كلام العرب، إذا اصطدم أصل من أصوله بما يخالفه تأوله ، أو عده لغة، أو رماه بالشذوذ ، أو القلة، أو الندرة أو الخطأ ، لأنهم-أعني البصريين -"لا يلتفتون إلى كل مسموع" ولا يجيزون إلا ما أخذوه من القبائل الست، القياس الذي كان من أهم ما يفرق بينهم ، فالكوفيون ترخصون فيه والبصريون يتشددون .

أما الكوفيون، على ما يراه خصومهم ، فأنهم لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلاً وبوبوا عليه". وأنهم إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً".

ويبدو لي أن ما ذكر مبني على رأي ابن درستويه في الكسائي "واضع الأسس الأولى للمنهج الكوفي" الذي " كان يسمع الشاذ ولا يجوزون إلا في الصورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأقسم النحو بذلك".

وقد اتجه الباحثون إلى المذاهب فعدو المذهب البصري مذهب قياس وعدو المذهب الكوفي مذهب سماع. وبلغ التعصب بأحدهم أن يقول: "إن المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح ولا مذهب قياس منظم". والقياس عند الأخفش الأوسط يقوم على قلة المسموع ومن ذلك أنه أجاز أن تكون "من" لابتداء الغاية في الزمان.

الكوفيون هم أكثر من بني الأصول على المسموع القليل وإن خالف القياس، وقد ظهر هذا في موقفهم من المسألة الزنبورية بالرغم من كثرة النصوص القرآنية والشعرية التي تخالف وجهة نظرهم، فقد أباحوا أن يطلقوا القياس في جوانب نصب المعرفة بعد إذا الفجائية.

ومع كثرة اعتمادهم على السماع لمجرد سماعه أدى إلى وقوعهم في بعضهم الأخطاء المنهجية التي جعلتهم غرضاً لاتهام البصريين ومن معهم، ولعل هذا ناتج عن توسعهم في الرواية والنقل، وقد ارتبط كل هذا بالكسائي الذي "كان يقيس عليه وإن لم يرد في كلام العرب غيره".

ونسب إليه:

إنما النحو قياس يتبع

وبه في كل أمر ينتفع

علـى أن صـور النقـد التـي كانـت توجـه إليـه لا ينبغـي أن تـنظم النحـو الكـوفي، لأن نحـوه لـم يكن كوفياً خالصاً.

المبحث الثاني

السـمــاع

لغـة: مـن السـمع وهـو حسـن الأذن وفـي التنزيـل "أو ألقـى السـمع وهـو شـهيد" قـال الثعلبـي: أي خـلا سـمعه فلـم يشـغل بغيـره وقـد سـمعه سـمعاً وسـماعة وسـماعيه، وهـو بمـا اسـمعت بـه فشاع وكل ما التذته الأذن من صوت حسن سماع.

أطلـق أبـو البركـات الأنبـاري علـى السـماع مصـطلح "النقـل" وقـدملـه تعريفـاً ينطبـق علـى السـماع أيضـاً وهـو قولـه: "أعلـم أن النقـل هـو الكـلام العربـي الفصـيح المنقـول النقـل العربـي الصحيح الخارج عند حد القلة إلى حد الكثرة".

وعلـى هـذا يخـرج مـا جـاء مـن كـلام العـرب مـن المولـدين وغيـرهم ومـا جـاء شـاذاً فـي كلامهم نحو الجزم بـ "لن" والنصب بـ "لم". (15)

والسماع أو النقل عند أبي البركات يقابله الكتاب والسنة الشريفة في علم أصول الفقه.

وعرفـه السـيوطي بأنـه : مـا ثبـت فـي كـلام مـن يوثـق بفصـحاته. وقـد سـبق الإشـارة فـي الفصـل السـابق عـن مصـادر السـماع فـي الحـديث عـن أصـول النحـو، ومـا يهمنـا هنـا هـو موقف المدرستين من كلام العرب كمصدر من مصادر السماع.

موقف البصريين والكوفيين من كلام العرب في السماع:

لمـا زاد اخـتلاط العـرب بالإعجـام فـي الأمصـار كالبصـرة والكوفـة، وانتشـار اللحـن فيهـا، وتفـرع النحـو وتوسـعت قواعـده فـرض عليـه أن يكـون روايـة او يسـتعين بـرواه محتـرفين عرفـوا بالفصـاحة والأمانـة ، واضـطرهم الأمـر إلـى شـد الرحـال إلـى قلـب البادية للأخـذ عمـن يوثـق بفصـاحته ، وقصـروا الأخـذ عـن القبائـل التـي اسـتوطنت قلـب الجزيـرة العربيـة ، فلـم يأخـذوا لغـتهم إلا "مـن حرشـة الضـباب وأكلـة اليرابيـع" و الخليـل عنـدما سـئل عـن مصـدر علمـه قـائلا : " مـن يـوادي الحجـاز ونجـد وتهامـة ، وخـرج الكسـائي وانفـذ خمسـة عشـرة قنينـة حبـراً فـي الكتابـة عـن العـرب سـوى مـا حفظـه" ويمثـل مـوقفهم موقـف المتشدد. وكانوا يفاضلون بين اللغات.

أمـاالكوفيون فقـد وسـعوا دائـرة الأخـذ فشـملوا الأعـراب الـذين اسـتوطنوا قـرب الحواضـر كالكوفة وبغداد ، وكانوا لا يميزون بينها واعتدوا بالمثال الواحد كثيراً.

(15) أصول النحو العربي ، محمد سليمان يا قوت.

المبحث الثالث

الإجماع واستصحاب الحال

الإجماع في اللغة له معنين[16].

أحدهما : العزم " الجمع أمره وأجمعه وأجمع عليه عزم عليه" قال الفراء: الإجماع: الأحكام والعزيمة على الشيء".

الثاني: الاتفاق "الإجماع: الاتفاق".

وفي الاصطلاح : إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة" قال ابن جني: "أعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف النصوص والمقيس على المنصوص.

ويلاحظ أن التعريف الاصطلاحي موافق للمعنى اللغوي الثاني وهو الاتفاق، أي اتفاق نحاة البلدين ، التعريف الاصطلاحي عليه مدار البحث المقصود هنا إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة . وبعض الباحثين يفرق بين الإجماع والاتفاق في النحو بقوله" وهناك فرق دقيق بين الإجماع والاتفاق ، فالإجماع هو اتفاق جميع العلماء والاتفاق ، اتفاق معظمهم أو أكثرهم".

قال ابن هشام: " اتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عير" فقال اتفق ثم قال جميع العرب فالاتفاق يعني عدم وجود المخالفة " ومثل ابن هشام كثير في كتب النحاة كأن يقول المصنف اتفق جميع النحاة.

وأصل القول بأن كلمتي الإجماع والاتفاق في النحو إذا اطلقتا فهما مترادفتان.

أنواع الإجماع:[17]

إن للإجماع أنواعاً عديدة منها:

1. إجماع الفقهاء
2. إجماع الأصوليين
3. إجماع النحاة

وأشار السيوطي إلى نوع آخر من الإجماع هو إجماع العرب، وهو اتفاقهم على النطق بشيء من كلامهم ، ومن أمثلة ذلك اتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عير بكسر العين وسكون الياء" وجميع العرب يجمعون على الوقوف بالألف" على المقصور المنون.

استصحاب الحال: [18]

---

(16) الإجماع في الدراسات النحوية، د. حسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة، ط1 ، 2005م، ص19.
(17) المصدر السابق ، ص21.

قال أبو البركات الأنباري في تعريفه: "هو بقاء حال اللفظ لى ما يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل".

وقد توقف أمام استصحاب حال الأصل في الأسماء والأفعال ، وضرب له بعض الأمثلة ، قال "استصحاب حال الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب.

فيما يوجد البناء ، فشبه الحرف في نحو "الذي" وتضمن معنى الحرف في نحو "كيف" ما يوجب الإعراب في الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو" يذهب ويكتب وما أشبه ذلك.

ومثال التمسك باستصحاب الحال في "الإسم المتمكن" أن تقول في الأصل في الأسماء الإعراب وإنما يبني منها ما أشبه الحرف ، أو تضمن معناه.

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر: الأصل في الأفعال البناء، وإنما يعرب منها ما يشابه الاسم ، وهذا الفعل لم يشابه الاسم ، فكان باقياً على أصله في البناء".

موقف النحاة من استصحاب الحال:

لا يعد "استصحاب الحال" دليلاً قوياً للاستنباط عند علماء أصول الفقه ، لذلك إذا عارضه دليل آخر قدم عليه، وقد قال عنه أحد العلماء : "هو آخر مدار الفتوى، فإن المفتي إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها من الكتاب، ثم السنة، ثم الإجماع، ثم القياس ، فإن لم يجده يأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات، فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاؤه ، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم بقائه".

قد تأثر بعض علماء النحو بموقف علماء أصول الفقه من ؛ لذلك لم يعرض له ابن ني، واكتفى بالعرض للسماع والإجماع والقياس.

وعلى الرغم من أن أبا البركات الأنباري لم يعرض للإجماع ، فإنه توقف أمام استصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة عنده ، ويدلنا على ذلك قوله " ومن تمسك بالأصل خرج عن عهده المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل اختصر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة".

واستصحاب الحال عند الأنباري ليس من الأدلة الضعيفة في حد ذاته ، ولكن التمسك به ضعيف في حالة وجود دليل آخر معه يخالفه أو ينقضه، ويدلنا على ذلك قوله "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل".

---

(18) أصول النحو العربي، د. محمود سلميان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2015م، ص572.

الفصل الرابع

نماذج لبعض المسائل الخلافية

مسألة رقم (1)

القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع(1)

ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو "أكرمني وأكرمت زيداً" وأكرمت وأكرمني زيد إلى أن إعمال الفعل الأول أولي. واستدلوا بأن قالوا الدليل على أن أعمال الفعل الأول أولي النقل والقياس.

أما النقل كما في قول أمرؤا القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة * كفاني، ولم أطلب ، قليل من المال

فأعمل الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب (قليلاً) وذلك لم يروه أحد .

وقال رجل من بني أسد:

فرد على الفؤاد هوىعميداً وسوئل لو ليين لنا السؤالا

وقد نغني بها ونرى عصوراً بها يقتدننا الخرد الخدالا

فأعمل الأول ، ولذلك نصب "الخرد الخدالا" ولو أعمل الفعل الثاني لقال: تقتادنا الخرد الخدال" بالرفع.

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق للفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به وبهذا لا يجوز إلغاء ظننت إذا وقعت مبتدأ، نحو ظننت زيداً قائماً" بخلاف إذا ما وقعت متوسطة أو متأخرة والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولي من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر والإظهار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم.

(1)كمال الدين ابي البركات الانباري ' الانصاف في مسائل الخلاف , المكتبة العصرية , بيروت : 2006

أما البصريون فذهبوا إلى أن إعمال الفعل الثاني أولي فاحتجوا إلى أن الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس.

أما النقل فقد استدلوا بقوله تعالى (ءاتوني أفرغ عليه قطراً) الكهف.

فأعمل الفعل الثاني، وهو أفرغ ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه، وقال تعالى (هاؤم أقرءوا كتابيه) فأعمل الثاني وهو أقرءوا ، ولو أعمل الأول لقال : أقرءوه وجاء في الحديث "ونخلع ونترك من يفجرك" فأعمل الثاني ولو أعمل الأول لا ظهر الضمير بُدا.

وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى ، فكانه إعماله أولى، وقالوا "خشنت بصدره وصدر زيد" فيختارون إعمال الباء في المعطوف ولا يختارون إعمال الفعل فيه، لأنها أقرب إليه منه فكان إعمالها أولي.

فأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول أمرئ القيس:

فلو أن ما أسعي لأدنى معيشة *كفاني ، ولم أطلب ، قليل من المال

فنقول: إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ؛ لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً ، وذلك في وجهيته أحدهما: أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليل ولم أطلب قليلاً من المال، وهذا متناقض ؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل، وذلك متناقض ، والثاني قال في البيت

وقد نغني بها ونرى عصوراً *بها يقتدننا الخرد الخدالا.

فيقول: إنما أعمل الأول مراعاة لحركة الروى ؛ فإن القصيدة منصوبة، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز يخلص من عيب القافية ، ولا خلاف في الجواز ، وإنما الخلاف في الأولى وأما قولهم " إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به"

قلنا : هم وإن كانوا يعنون بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة للجار أكثر على ما بينا في دليلنا.

وأما قولهم " لو أعملنا الثاني لأدى إلى الاضمار قبل الذكر" قلنا: إنما جوزنا ها هنا الاضمار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره ؛ لانهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم" المخاطب، قال الله تعالى (والحافظين فروجهم والحفظات، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات) فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول.

وقال الفرزدق:

إني ضمنت لمن أتاني ما جيني وأبى ، فكنت وكان غير غدور

فاستغنى يجير الثاني عن الأول

وقال ضائب البرحمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحلة فإني وقيار بها لغريب

فاستغنى بذكر خير الأخذ عن الأول

والشواهد على هذا النحو كثيرة ؛ فدل على جواز الإضمار ها هنا قبل الذكر ؛ لأن ما بعده يفسره ، وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما

قال تعالى (حتى توارت بالحجاب) يعني الشمس وإن لم يجد لها ذكر وقال تعالى :(كل من عليها فان). يعني الأرض

وكما قال الشاعر:

على مثلها أمضى إذا قال : صاحبي : ألا ليتني افديك منها وأفتدى

يعني الفلاة وإن لم يجد لها ذكر

، لدلالة الحال فلأن يجوز ها هنا الاضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأولى ، ثم إن كان هذا ممتنعاً فينبغي لا يجوز عندكم ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لا يعد خلافاً ، فدل على فساد ما ذكرتموه، والله أعلم.

ومماسبق يتضح لنا أن ماذهب إليه البصريون هو الصواب لقوة استدلالاتهم في هذه المسألة ووقوف القرآن الكريم وهو أفصح الكلام مع ماذهب إليه البصريون ولا نقول إن ماذهب إليه الكوفيون فاسد لوجود شواهد من كلام العرب تؤيد قولهم ولكن الراجح عندنا هو ماذهب إليه البصريون والله أعلم.

مسألة رقم (2):

القول في لعطف على اسم "إنّ " بالرفع قبل مجيء الخبر

" ذهب الكوفيون إلىأنه يجوز العطف على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر واختلفوا فيه بعد ذلك ؛ فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل "إنّ" أو لم يظهر ، وذلك في قولك : "إن زيداً و عمروا قائمان ، وإنك وبكر منطلقان".

وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إنّ .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز المعطف على موضعإن قبل تمام الخبر على كل حال.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز ذلك النقل والقياس.

أما النقل فقد قال الله تعالى : (إن الذين أمنوا والذين هادوا و "الصابئون" والنصارى) وجه الدليل أنه عطف "الصابئون" على موضع إن""قبل تمام الخبر وهو قوله (من أمن بالله واليوم الآخر) البقرة 62.

وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقان "إنك وزيد ذاهبان" وقد ذكره سيبويه في كتابه ؛ فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب.

وأما من جهة القياس فقالوا : أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا نحو " لا رجل وامرأة أفضل منك" فكذلك مع " إنّ" لأنها بمنزلتها ، وإن كانت إن للإثبات ولا للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف قبل تمام الخبر ، لأنه لا فرق بينهما عندنا ، وأنه قد عرف من مذهبنا أن"إنّ" لا تعمل في الخبر لضعفها وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فإذا الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ؛ فلا إحالة إذن ؛ لأنه إنما كانت المسألة تفسد أن لو قلنا إن " إنّ" هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملات فيكون محالاً ، ونحن لا نذهب إلى ذلك ؛ فصح ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون بأن قالوا: الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت "إنك وزيد قائمان" وتكون "إنّ" عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد؛ فلو قلنا "إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر" لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى (إن الذين أمنوا والذين هادوا والصابئون) فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنا نقول : في هذه الآية تقديم وتأخير والتقدير فيها : إن الذين أمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك، كما قال الشاعر:

غداة أخلت لابن أصرم طعنه حصن عبيطان السدائف الخمر

فرفع "الخمرُ" على الاستئناف، فكأنه قال: والخمرُ كذلك .

وقال الآخر:

وعضل زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلّفُ

فرفع "مجلفُ" على الاستئناف ، فكأنه قال: أو مجلف كذلك، وهذا كثير في كلامهم.

والوجه الثاني: أن تجعل قوله تعالى (من أمن بالله واليوم الآخر) البقرة 62. خبراً للصابئين والنصارى ، وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى، ألا ترى أنك تقول "زيدٌ عمروٌ قائم" فيجعل قائماً خبر لعمروا، وتضم لزيد خبراً أخر مثل الذي أظهرت لعمرو.

الوجه الثالث: أن يكون عطفاً على المضمر المرفوع في "هادوا" وهادوا بمعنى تابوا. وهذا الوجه عندي ضعيف ؛ لأن العطف على المضمر المرفوع قبيح وإن كان لازماً للكوفيين ؛ لأن العطف على المضمر المرفوع ليس بقبيح، وسنذكر فساد ما ذهبوا إليه في موضعه ، إن شاء الله تعالى.

وأما ما حكوه عن بعض العرب "إنك وزيد ذاهبان" فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب، هذا لأن العربي يتلكم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط فيعدل عن قياس كلامه، كما قالوا " ما أغفله عنك شيئاً" ، وكما قال زهير، ويقال صرمة الأنصاري:

بدأ لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائباً

فقال " سابق" على الجر ؛ وكان الوجه "سابقا" بالنص ،

قال الآخر:

أجدّك لست الدهر رائي رامة ولاعاقل إلا وأنت جنيبُ

ولا مععد في المصعدين لمنعج ولا هابط ما عشت هضب شطيب

وقال الأحوص الدياحي:

مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها

فقال "ناعب" بالجر ، وكان الوجه أن يقول "ناعباً" بالنصب، وقد تؤول ذلك بما لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه؛ فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رووه مع قلته في الاستعمال وبعده عن القياس على ما وقع فيه الخلاف.

وأما قولهم "أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا؛ فكذلك مع إن" قلنا الجواب على هذا من وجهتين:

أحدهما: إنما جاز ذلك مع (لا) لأن لا لا تعمل في الخبر، بخلاف "إنّ" فلم يجتمع فيه عاملان ، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر، دون "إن" على ما بينا.

الوجه الثاني: أن نسلم أن "لا" تعمل في الخبر كأن ، ولكن إنما جاز ذلك مع "لا" دون إن" وذلك لأن "لا " ركبت مع الاسم النكره بعدها فصار شيئاً وأحد؛ فكأنه لم يجتمع في الخير عاملان.

أما قولهم " إن إنّ لا تعمل في الخبر" فقد بينا فساد ذلك مستوفي في المسألة التي قبل هذه المسألة ؛ فلا يفتقر إلى الإعادة ، والله أعلم.

ومما سبق يظهر لنا أن ماذهب إليه البصريون هو الصواب؛لتوافر الأدلة الدالة علي ترجيح قولهم وبدلالة ماذهب إليه سيبويه في كتابه بأن ماذهب إليه الكوفيون تقوله العرب علي سبيل الخطأ وليس بصواب وضعف ماالحتج به الكوفيون وتأويلهم في هذه المسأله والله أعلم.

مسألة رقم (3)
القول فى ((أفعل)) فى التعجب ، اسم هو أو فعل ؟

ذهب الكوفيون ألى أن أفعل فى التعجب نحو " ماأحسن زيداً " اسم واستدلوا على ذلك بأن قالوا : الدليل على أنه اسم جامد لا يتصرف ولوكان فعلاً لوجب أن يتصرف ، لأن التصرف من خصائص الافعال فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالاسماء .
ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء .
قال الشاعر :
ياما اميلح غزلانا شدن لنا من هو لبائكن الضال والسمر
فأملح تصغير أملح ، وقد جاء ذلك كثيراً فى الشعر وسعة الكلام .
واستدلوا ايضاً بالدليل على أنه اسم تصح عينه نحو " ما اقومه ، ولا ابيعه) كما تصح العين فى الاسم فى نحو اهذا اقوم منك ، وأبيع منك " نحو قام وباع واقام وأباع فى قولهم الأسماء فى التصحيح مع مادخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون أسماً .
والذى يدل على انه ليس بفعل وانه ليس التقدير فيه : شئ أحسن زيداً قولهم " ما أعظم الله " ولوكان التقدير فيه ما زعتم لوجب أن يكون التقدير : شئ اعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يجعله جاعل .
وقال الشاعر :
ماأقدر الله أن يرنى على شحط من داره الحزن ممن داره صول
ولوكان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه ، شئ أقدر الله ، والله تعالى قادر لا يجعله جاعل .
أما البصريون ذهبوا إلى أنه فعل ماضى ، وإليه ذهب أبوالحسن على بن حمزة الكسائى من الكوفين .
واستدلوا بقولهم ، الدليل على انه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية ، نحو " ما أحسنننى عندك وما أظرفنى فى عينيك ، وما أعلمنى فى ظنك " ونون الوقاية انها تدخل على الفعل لا على الاسم ، فأما قوله :
وليس حاملنى إلا ابن حمالِ
فمن الشاذ الذى لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه ، وإنما دخلت هذه النون على الفعل لتقى آخره من الكسر ، لأن ياء المتكلم لا يكون قبلها إلا مكسوراً .

إعترضوا على هذا بأن قالوا : نون الوقاية قد دخلت على الاسم فى نحو " قدنى وقطنى " أى حسبى ، قال الشاعر :

امتلأ الحوض وقال : قطنى مهلاً ، رويداً ، قد ملأت بطنى

ولا يدل ذلك على الفعلية فكذلك هاهنا .

وما أعترضوا فيه ليس بصحيح لأن "قدنى " وقطنى من الشاذ الذى لايعرج عليه فهو فى الشذوذ بمنزلة منى و عنى ، وإنما حسن دخول هذه النون على قد وحط لأنك تقول ى" قدك من كذا وقطك من كذا " أى اكتف به ، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن أفعل فى التعجب فعل أنه ينصب المعارف والنكرات ، وأفعل اذا كان اسماً لا ينصب الا النكرات خاصة على التمييز ، نحو قولك " زيد أكبر منك سناً ،

وأكثر منك علماً " ولو قلت زيد أكبر منك السن " وأكثر منك العلم " لم يجز ، ولما جاز أن يقال " ما أكبر السن له ، وما أكثر العلم له " دل على أنه فعل ،.

واعترضوا على هذا بأن قالوا : قد ادعيتم أن أفعل إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرة وقد وجدنا العرب قد أعملته فى المعرفة .

قال الحارث بن ظالم :

فما قومى بثعلبة بن بكر ولا بغزارة الشعر الرقاب ، فنصب الرقاب بالشعر ، وهو جمع أشعر ولا خلاف أن الجمع فى باب العمل أضعف من واحده ، لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل ، لأن الفعل لا يجمع ، وإذا بعد عن مشابهة الفعل بعد عن العمل ، وإذا عمل على جمع أفعل مع بُعده عن العمل فالواحد أولى أن يعمل ، وقال الآخر:

ونأخذ بعده بذناب عيشٍ *** أجبَ الظهر ليس له سنام

فنصب الظهر بأجب ،

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على انه فعل ماضي أن وجدناه مفتوح الآخر ، ولولا أنه فعل ماضي لم يكن لبناءه على الفتح وجه ، لأنه كان اسماً لا رفع لكونه خبراً "ما" على كلا المذهبين ، فلما لزم الفتح آخره دل على أنه فعل ماضي .

واعترضوا على هذا من وجهيين ، احدهما مااحتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجه ، لأن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل من التعجب ونصبوا زيداً فرقاً بين الاستفهام والتعجب .

والثانى : أنهم قالوا : إنما فتح آخر أفعل فى التعجب لأنه مبنى لتضمنه مع حرف التعجب لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من حروف الاستفهام والشرط وغيره .

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما قولهم " إن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا أخر أفعل فى التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب فمجرد دعوى لايقوم عليها دليل ، إلا بوحى وتنزيل .

وأما قولهم " إنه بنى لتضمنه معنى حرف التعجب وإن لم ينطق به " فكذلك نقول كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع لغيره من المعانى ، ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا " ما" معنى حرفه فبنوها ، كما ضمنوا "ما" الاستفهامية معنى الهمزة وضمنوا "ما" الشرطية معنى إن التى وضعت للشرط وبنوها إن لم يكن للكلمة التى بعدها تعلق بالبناء .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم " الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف " قلنا عدم تصرفه لا يدل على انه اسم ، فإنا أجمعنا على أن " ليس " ، "عسى " فعلان، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان ، وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين أحدهما أنهم لما لم يضعوا للتعجب حرفاًيدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون اماره للمعنى الذى ارادوه ، وانه يضمن معنى ليس فى أصله .

والثانى وهو الصحيح إنما لم يتصرف ؛لأن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال ، لئلا يصير اليقين شكاً ، وأما قولهم " ما أملح مايخرج هذا الغلام ، وما أطول ما يكون هذا " فلا يقال

ذلك فكأنك قد شاهدته موجوداً ، لما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل أكره لانه لايختص زماناً بعينة فلهذا منعوه من التصرف ، وعدم التصرف لا يدل على أنه اسم كما قلنا فى "ليس" ، عسى .

وأما قولهم " إنه يصغر ، والتصغير من خصائص الاسماء " فتقول : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن التصغير فى هذا الفعل ليس على حد التصغير فى الأسماء ، فإن التصغير على اختلاف ضروبه : من التحقير كقولك رٌحيل ، والتقليل كقولك دريهمان ، والتقريب كقولك قبيل المغرب والتعطف كقوله صلى الله عليه وسلم " أصيحابى"

والتعظيم كقول الشاعر :

وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويهة تصفر منها الأنامل

يريد الموت ، ولا داهية أعظم من الموت والتمدح كقول الحباب بن المنذر يوم السقيفة " أنا جزيلها المحك وعذيقها المرحب " فإنه يتناول الاسم لفظاً ومعنى ، والتصغير اللاحق قبل التعجب إنما يتناوله لفظا لا معنى ، من حيث كان متوجهاً إلى المصدر ، وانما رفضوا ذكر المصدر هاهنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد ذكر المصدر ، لأنه خروج عن مذهب الافعال ، فلما رفضوا المصدر وأثروا تصغيره صغروا الفعل لفظاً ووجهوا التصغير الى المصدر وجاز تصغير المصدر بتغيير فعله ، لأنه الفعل يقوم فى الذكر مقام مصدره ، لأنه يدل عليه فى لفظه .

والوجه الثانى : إنما دخله التصغير حملاً على باب أفعل الذى للمفاضلة ، لاشتراك اللفظين فى التفضيل والمبالغة ، ألا ترى أنك تقول " زيد احسن القوم " فتجمع بينه وبينهم فى اصل الحسن وتفضله عليهم فلوجود هذه الشائعة بينهما جاز " ما أحسن زيداً " وما أملح غزلاناً " كما تقول علمانك احنيت الغلمان وغزلانك أملح الغزلان " ولهذه المشابهة حملوا أفعل منك مثل هو اعرج منك "

والوجه الثالث : إنما دخله التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها ، وحمل الشئ على الشئ فى بعض أحكامه لا يخرجه عن اصله ألا ترى أنى اسم الفاعل محمول على الفعل فى العمل ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً ، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم فى الاعراب ، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً ، فكذلك تصغيرها فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلاً.

أما ماذكروه من "ليس وعسى " وصلا بضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين نحو لست ،ولستم وليسوا وعسيتي وعسيتم وعسوا كما يتقبل بالافعال المتصرفة وأفعل فى التعجب ألزم ضمير الغيبة لاغير ، فلما تصرف ليس وعسى فى الاتصال بضمائر الافعال الماضية هذا التصرف وألزم هذا الفعل فى الاضمار وجهاً واحداً جاز أن يدخله التصغير دونهما .

ثانيهما : أن " ليس وعسى" لامصدر لهما من لفظهما ، فتنزل اللفظ بهما منزلة اللفظ به ، والتصغير هاهنا فى الحقيقة للمصدر ، فاذا لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل تصغيرها ، بخلاف فعل التعجب .

ثالثهما : أن "ليس وعسى" لا تظهر لهما من الاسماء يحملان عليه كما حمل ما أفعل الذى للمفاضلة ، فيحمل " ما احسنهم " على قولهم " هو أحسنهم " فأن الفرق بينهما .

وأما قولهم الدليل على انه اسم تفتح عينه فى " ما أقومه وما أبيعه " قلنا : التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير وذلك يحمله على باب أفعل الذى للمفاضلة ، فصح كما صح من حيث إنه غلب عليه شبهاللأسماء بأن الزم طريقة واحدة ، والشبه الغالب على الشئ لا يخرجه عن اصله .

كذلك فتصحيح العين فى نحو " ما أقومه ، وما أبيضه " " لا يخرجه عن أن يكون فعلاً ، على أن تصحيحه غير مستنكر فى كلامهم فإنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححه فى نحو قولهم: أغيلت المرأة وأغيمت السماء واستوق الجمل وغيرهم .

واذا جاء التصحيح فى هذه الافعال المتصرفة تنبيهاً على الاصل مع بعدها عن الاسم فما ظنك بالفعل الجامد الذى لا يتصرف .

فإن قالوا التصحيح فى هذه الافعال انما جاء عن طريق الشذوذ وتصحيح أفعل فى التعجب قياس مطرد .

قلنا قد جاء التصحيح فى الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ ، وذلك نحو تصحيح " حول ، وعور ، وصيد " حملا على " احول وأعور و"صيد "

وأما قولهم " لو كان التقدير فيه شئ أحسن زيداً ، لوجب أن يكون التقدير فيه قولنا ما أعظم الله شئ أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يجعله فاعل " قلنا : معنى قولهم شئ أعظم الله أى وصفه بالعظمة كما يقول الرجل اذا سمع الأذان : كبرت كبيراً ، وعظمت عظيماً ، أى وصفته بالكبرياء والعظمة ، لا صيرته كبيراً عظيماً .

أما قول الشاعر :

ما أقدر الله أن يرنى على شحط *من داره الحزن ممن داره صول

فإنه وإن كان لفظه لفظ تعجب فالمراد به المبالغة فى وصف الله تعالى بالقدرة ، كقوله تعالى : (فليمدد له الرحمن مدا) فجاء بصيغة الامر ، وإن لم يكن فى الحقيقة أمراً لامتناع ذلك فى حق الله تعالى وإن شئت قدرته تقدير" ما أعظم الله" علي مابينا والله اعلم .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن ما ذهب اليه البصريون هو الصواب ، بدلالة وقوف الكسائى معهم مع كونه من أئمة المدرسة الكوفية ، ولقوة ماأستدل به البصريون فى ترجيح رأيهم فى هذه المسألة من شواهد شعرية وآيات قرآنية ، وضعف مااحتج به الكوفيون والله اعلم .

مسألة رقم (4)

هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ؟

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك" مـَرَ وْرٌ بك وزيد " وذهب البصريون إلى أنه لايجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك فى التنزيل

وكلام العرب ، قال تعالي : " وأتقوا الله الذى تساءلون به والارحام (النساء 1) بالخفض وهى قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات وقراءة ابراهيم النخعى وقتادة ويحي بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمشى ، ورواية الاصفهاني والحلبى عن عبدالوارث وقال تعالى : (ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم) (النساء : 127) فما : فى موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض فى " فيهن " ، وقال تعالى : (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) (البقرة : 127) فعطف المسجد الحرام " هلى الهاء من " به " .

ومن الشعر قال الشاعر :

فاليوم قربت تعجونا وتشتمنا *** فاذهب فمابك والأيام من عجب

فالايام : خصهن بالعطف على الكاف فى "بك" والتقدير : بك وبالأيام ، وقال الأخر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا *** فاذهب فمابك والأيام من عجب

فالأيام في موضع خفض بالعطف علي الكاف في (بك) والتقدير: بك وبالأيام,وقال الآخر:

اكر علي الكتيبة لا أبالي***أفيها كان حتفي أم سواها

فعطف "سواها" بأم علي الضمير في "فيها" والتقدير:أم في سواها,وقال الآخر:

هلا سألت بذي الجماجم عنهم***وأبي نعيم ذي اللواء المحرق

فأبى نعيم: خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى " عنهم " فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على جوازه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا لايجوز ، وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شئ واحد ، فاذا عطف على الضمير المجرور والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ، ولم ينفصل منه ولهذا الا يكون الامتصلا ، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب ، فكانك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ، فينبغى أن لا يجوز العطف عليه ، كما لايجوز العطف على التنوين والدليل على استوائهما أنهم يقولون " ياغلام " فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد ، وانهما يكملان الاسم ، وأنهما لايفصل بينهما وبينه بالظرف ، وليس كذلك الاسم المظهر .

ومنهم من تمسك بأن قال : اجمعنا على انه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المضمر المجرور ، فلا يجوز أن يقال : " مررت بزيد وك " فكذلك ينبغى أن لايجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرر فلا يقال : " مررت بك وزيد " لأن الاسماء مشتركة فى العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

والاعتماد من هذه الادلة على الاول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام "فلا حجة لهم من وجهين :

أحدهما : ان قوله " والارحام " ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وانما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله : (ان الله كان عليكم رحيما) (النساء 1)

الوجه الثانى : أن قوله : (والارحام) مجرور بياء مقدره غير الملفوظ بها ، وتقديره : وبالارحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة فى كلامهم ستذكر طرفاً منها مستوفى فى آخر االمسألة إن شاء الله تعالى .

وأما قوله تعالى : (ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم) (النساء 127) فلا حجة لهم فيه ايضاً من وجهين .

أحدهما : أنا لا تسلم أنه فى موضع جر ، وأنما هو فى موضع رفع بالعطف على (الله) والتقدير فيه ، الله يفتيكم فيهن ونفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو القران وهو أوجه الوجهين .

والثانى :أنا نسلم أنه فى موضع جر ، ولكن العطف على " النساء " من قوله يستفتونك فى النساء " لاعلى الضمير المجرور فى فيهن " .

وأما قوله تعال : (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ") " البقرة : 207)

فلا حجة لهم فيه ، لأن المسجد الحرام " مجرور بالعطف على سبيل الله " لا بالعطف على "به" والتقدير فيه : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، لأن إضافة الصد عنه أكثر فى الاستعمال من إضافة الكفر به ، إلا ترى أنهم يقولون : " صددته عن المسجد " ولا يكادون يقولون : (كفرت بالمسجد) ؟ وأما قول الآخر :

* أفيها كان حتفى أم سواها*

فلا حجة فيه أيضاً ، لأن " سواها" فى موضع نصب على الظرف وليس مجروراً على العطف لأنها لاتقع الا منصوبة على الظرف ، وقد ذكرنا ذلك فى موضعه .

* وابى نعيم ذى اللواء المحرق *

لو حمل ما أنشدوه من الابيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، والله اعلم .

ومن خلال ما سبق يتجلى لنا أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الاقرب الى الصواب ، بدلالة وقوف ابن مالك البصرى المعروف مع الكوفين فى الفيته المشهورة ولقوة ما احتج به الكوفين من كلام الله سبحانه وتعالى وكلام العرب وضعف وفساد حجج البصرين وتأويلهم الغير صحيح والله اعلم .

مسألة رقم (5)

" القول فى نعم وبئس ، أفعلان هما أم أسمان "

ذهب الكوفيون إلى أن " نعم ، وبئس " اسمان مبتدان وذهب البصريون إلى إنهما فعلان ماضيان ، وإليه ذهب على حمزة الكسائى من الكوفين .

أما الكوفين فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما ، فأن قد جاء عن العرب أنها تقول : (ما زيد بنعم الرجل ") قال حسان بن ثابت :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته * أحافلة أو معدم المال مضرما

وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال : نعم السير على بئس البعير " وحكى عن ابوبكر بن الانيازى عن ابى الساسى أحمد بن يحي ثعلب عن سلمة عن الفراء أن اعرابياً بشر بمولوده فقيل له : نعم المولوده مولودتك ، فقال : (والله ماهى بنعم المولودة : نصرتها بناء ، ويرها سرقة " فادخلوا عليها حرف الخفض ودخول حرف الخفض يدل على انهما اسمان ، لأنه من خصائص الاسماء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على انهما اسمان أن العرب تقول : " يانعم المولى ويا نعم النصير " فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ، لأن النداء من خصائص الاسماء ، ولو كان فعلا لما توجه نحوه النداء .

قالوا: ولا يجوز أن يقال أن المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير فحذف المنادى لدلالة المنادى على حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه لأنا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى انما يقدر محذوفاً إذا ولى حرف النداء فعل امر وما جرى مجراه ، كقراءة الكسائي وابى جعفر المدنى ويعقوب الخضرمى وابى عبدالرحمن السلمى والحسن البصرى وحميد الاعرج :

(الايا اسجدوا لله) أراد يا هؤلاء اسجدوا ، كما قال الاخطل :
ألا يا اسلمي يا هند بنى بدر*** وأن كان حيانا عدى آخر الدهر
وقال الآخر ، وهو ذو الرمة :
ألا اسلمى يادار مي على البلى * ولا زال منهلاً يجر دعائك القطر
وقال الاخر :
وقالت : ألا يا اسمع نعظك بخطة *** فقلت سمعياً فانطقي واجيبى
أراد" وقالت ياهذا اسمع " فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه .
وانما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادى مخاطباً والمأمور مخاطب ، فحذفوا الأول من المخاطبين أكتفاء بالثانى عنه ، واذا كان هذا المنادى إنما يقدر محذوفاً فيما اذا ولى حرف النداء فعل أمر فلا خلاف أن " نعنم المولى " خبر, فيجب أن لا يقدر المنادى فيه محذوفاً ، يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الامر اوماجري مجراه ولذلك لا يوجد في كتاب الله تعالي نداء ينفك عن أمر أو نهي ,ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالي:(ياأيها الناس ضرب مثل) الحج"73" شفعه الأمر في قوله:(فاستمعوا له).
ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على انهما ليس بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الافعال ،الاترى أنك لا تقول : " نعم الرجل امس" ولا " بئس الرجل غداً
فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم انهما ليس بفعلين, ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على انهما ليس بفعلين أنهما غير متصرفين ، لأن التصرف من خصائص الافعال ، فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين .
واما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على انهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف فأنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : (نعما رجلين ، ونعموا رجالاً "

وحكى ذلك الكسائي ، وقد رفعا مع ذلك المظهر فى نحو : " نعم الرجلٌ وبئس الغلام والمضمر فى نحو " نعم رجلا زيد " وبئس غلاماً عمرو " فدل على أنهما فعلان "
ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على انهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة وذلك في قولهم " نعمت المرأة ، وبئست الجارية ؛ لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضى لاتتعداه فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به .
واعترضوا بأن قالوا : قولكم " إن هذه التاء يختص بها الفعل " ليس بصحيح ، لأنها قد اتصلت بالحرف فى قولهم " ربت ، وتمت ، ولات " فى قوله تعالى : " فنادوا ولات حين مناص "
قال الشاعر :
ثمت قمنا إلى جرد مسومة ***أعرافهن لأيدينا مناديل
فلحاقها بالحرف يبطل ما ادعيتموه من اختصاص الفعل بها وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتهماهذه التاء كما لحقت ربت وثمت .
هذا على ان نعم وبئس لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الافعال ، الا ترى أن قولك " قام المرأة وقعد الجارية " لا يجوز فى سعة الكلام بخلاف قولك : " نعم المرأة ، وبئس الجارية " فبان الفرق بينهما .
وهذا الاعتراض الذى ذكروه ساقط ، وأما التاء بربت وتمت وأن كانت للتأنيث ألا أنها ليست لتاء التى فى نعمت وبئست ، والدليل على ذلك من وجهين :
أحدهما : أن التاء فى " نعمت المرأة وبئس الجارية " لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذى اسنده إليه الفعل .
الوجه الآخر :أن التاء اللاحقه للفعل تكون ساكنه,وهذه التاء التى تلحق هذين الحرفين تكون متحركة ، فبان الفرق بينهما ، واما "لات" فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها ، بل هى كلمة حيالها ، وأن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب من اربعة أوجه :
وجهان ذكرناهما فى ربت وثمت ووجهان نذكرهما الأن ، أحدهما : أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء فاحتج بأنه سأل أياخفس الاسدى عنها فقال : " ولاه " فاذا لا تكون بمنزلة التاء فى ربت وثمت ، ولا بمنزلة التاء فى نعمت وبئست .
الوجه الثانى : أن تكون التاء فى " لات حين " متصلة بحين ، لا بلا ، كذلك ذكره ابوعبيد القاسم بن سلام وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والأن ، فيقولون : " فعلت هذا تحين كذا ، وتأوان وبالأن " أى : حين كذا .
قال الشاعر : وهو ابو وجرة السعدى :
العاطفون تحين مامن عاطف * والمطمعون زمان أين المطعم
وقولهم " لأن التاء لا تلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما " الا فرق عندهم بين " فليس بصحيح لأن التاء تلزمهما فى لغة شطر العدل ، كما تلتزم فى مقام ولا فرق عندهم بين " نعمت المرأة " وانما جاز عند الفرقين .
قالوا : نعم المراة " ولم يجز عندهم " قام المرأة لأن المرأة في قولهم " نعم المرأة هند" واقعة على الجنس كقولهم" الرجل افضل من المرأة " أى جنس الرجال أفضل من جنس النساء .
فأن قالوا : إنما حذفت تاء التأنيث هاهنا تنبيهاً على المعنى ، لأن التقدير مل قعد أحد الا المرأة ، وما أحد الا الجارية .

قلنا : هذا مسلم ، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير يدل من آخر ، وإن كانالمعنى يدل على انهما يدل ، كما اللفظ يدل على أن " شحماً" متى قولك " تفقاً الكبش شحماً " غير فاعل ، إن كان المعنى يدل على أنه فاعل ، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم " ما قعد أحد الا المرأة " . تنبيهاً على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم " نعم المرأة " تنبيهاً على أن الاسم يراد به الجنس .
ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ، إذ لا عله هن توجب بناؤهما .
وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من أضعف الأدلة ، والمعتمد عليه ما قدمناه
وأما الجواب عن كلمات الكوفين : أما قولهم " الدليل على انهما اسمان دخول حرف الجر عليهما فى قوله :
ألست بنعم الجار يؤلف بيته
وقول بعض العرب:نعم السير على بئس البعير وقول الآخر :
والله ماهى بنعم المولودة " فنقول : دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة ، لأن الحكاية فيه مقدره ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على مالا شبه فى فعليته ، قال الراجز :

والله ماليلي ينام صاحبه *** ولا مخالط الليان جانبه

الا أنهم حزفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله تعالى : (أن اعمل سابقات) أى دروعاً سابقات .

ثم حذفوا الصفة التى هى مقول فى نعم السير على مقول فيه لبئس البعير " وأقاموا المحكى بها مقامها ، لأن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً قال تعالى (والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونإ إلى الله زلفى " يقولون :أي يقولون مانعبدهم ,وهذا فى كلام الله تعالى وكلام العرب كثيراً جداً فلما كثر حذفه كثر ذكره حذفوا الصفة التى هى تقول ، فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وأن كان داخلاً على غيره تقديراً ، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً وإن كانت داخله على غيره .

جادت بكفى كان من أرمى البشر

أى : بكفى رجل كان من أرمى البشر ، فحذف الموصوف الذى هو رجل واقام الجملة مقامه ، فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظاً وأن كانت داخله على غيره تقديراً ، فكذلك هاهنا دخل حرف الجر على الفعل لفظاً وأن كان داخلاً على غيره تقديراً .

وأما قولهم " إن العرب تقول : يانعم المولى ويا نعم النصير " فنقول المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه الله نعم المولى ونعم النصير أنت .

وأما قولهم : " إن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولى حرف النداء فعل أمر ، فليس بصحيح ، لأنه لا فرق بين الفعل الأمرى والخبرى فى امتناع مجئ كل واحد منهما بعد حرف النداء إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء اليه ، والذى يدل على أنه لافرق بينهما مجئ الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما تجئ الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى ، قال الشاعر :

يالعنة الله والأقوام كلهم ***والصالحين على سمعان من جار

أراد : ياهؤلاء لعنة الله على سمعان .

والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا أن الجمل لا تنادى ، وأجمعنا على أن "نعم الرجلً) جملة ، وإن وقع خلاف .

فى نعم هل هى اسم أو فعل واذا امتنع للاجماع قولنا :

" يازيد منطلق " فكذلك يجب ان يمتنع " يانعم الرجل " الا على تقدير حذف المنادى على ما بينا .

قال الشاعر :
تنفـــى يداها الحصـــى فى كل هاجـــرة
نفـــى الدراهيم تنقـــاد الصيـــاريف
اراد الدراهم والصيارف والذى يدل على ان أصل نعم نعم وانه يجو فيها أربع لغات :

نعم : بفتح النون وكسر العين على الأصل ونعْمَ -بفتح النون وسكون العين ونعم بكسر النون والعين – ونعم بكسر النون وسكون العين .

وعند عامر وحمزة والكسائى والأعمش وخلف " فنعما " بفتح النون وكسر العين .

قال الشاعر :

وهزت الريح الندى حين قطر *** لو عصر منها اطيان والمسك انعصر

أراد " عصر "

قال الآخر :

رجم به الشيطان من هوائه

أراد "رجم"

لضمه ومن قال نعم – بفتح النون وكسر العين – الى من نعم بفتح النون وكسر العين الى النون وعليها اكثر القراء فلما جاز فيها هذه الاربع اللغات دل على أن اصلها نَعمَ على وزن فَعلَ ، لأن كل ما كان على وزن فعل من الاسم والفعل وعينه حرف من حروف الحلق فإنه يجوز فيه اربع لغات ، فالاسم نحو : فَخذَ وفَخْذ وفخْذَ والفعل نحو : شَهدَ وشهدَ ، شهْدَ ، شهْدَ على ما بيننا فى نعم ، وإذا ثبت أن الاصل فنعم نعم كانت الياء فى (نعم الرجل) إشباعاً ، فلا يكون فيه دليل على الاسمية ، فدل على أنها لا اسمان والله اعلم .

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن ما ذهب اليه البصريون هو الصواب ، لرجوح الأدله التى استدلوا بها وقوة حجتهم من خلال ما استنبطوه من كلام العرب العظماء ، وبدلالة وقوف الكسائي إمام

الكوفين معهم فى هذه المسألة ، وضعف أدلة الكوفيين وضعف تعليلهم الأقرب إلى الفساد والله اعلم .

الخاتمة :

لا يري الباحثون أنهم قد أتو بما لم يستطعه الاوائل ، أو لم يتركوا مقالاً لقائل ، وبناءً على ذلك فإن هذا البحث المتواضع لا يعد خاتمة المطاف حول قضية التحليل الفلسفى فى النحو عند نحاة البصرة والكوفة لأن الدلالات كثيرة لذلك لا يزعم الباحثون بأنهم أحاطوا بتلك الدلالات ، وإنما هو إسهام بجهد قليل فالمشاركة ممكنة والاحاطة متعذرة ومن بلغ المجهود حق له العذر .

النتائج :

من خلال دراستنا لهذا البحث توصلنا للنتائج الاتية :

1/ إن المدارس النحوية المعروفة هي المدرسةالبصرية,والكوفية,والبغدادية ,والمصرية وأشهرها المدرسة البصرية والكوفية .

2/ إن المدرسة الكوفية تتميز بالسهولة وعدم التشدد وتعدد مصادر النحو عندها ، بينما المدرسة البصرية تتسم بالتشدد وقلة مصادرها .

3/ تعرفنا على مفهوم النحو واسباب وضعه وواصفة ونشأته وتطوره حتى وصوله الى مرحلة المدارس .

4/توصلنا الى أن مصادر النحو تتعدد من مدرسة لأخرى .
5/ توصلنا إلى أن التحليل الفلسفى يؤدى إلى الغموض فى النحو العربى مما يؤدى إلى تعقيده .
6/ انحياز الانبارى صاحب كتاب الانصاف إلى البصريين فى بعض المسائل الخلافية ووضوح هذا الانحياز فى المسألة الرابعة فى هذا البحث .

التوصيات :

بعد استعراض نتائج الدراسة يوصى الباحثون بالاتى :
1/ضرورة الانصاف فى دراسة المسائل الخلافية وتقعيدها على أصول النحو بعيداً عن التشدد والانحياز.
2/ ضرورة معرفة الطالب بقواعد النحو العربى لأنه يمثل العمود الفقرى للّغة العربية.
3/ أن يتجنب طالب اللّغة العربية الأخطاء النحوية لأنها تعرضه للسخرية .
4/ الاهتمام بالنحو العربى ودراسته وتشجيع الطلاب من المراحل الدراسية المختلفة على ذلك .
5/ الاهتمام بالبحوث العلمية فى اللّغة العربية والعمل بتوصيات هذه البحوث .
6/ اهتمام الدولة باللّغة العربية وتشجيع دارسيها .

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : المصادر :

1. القرآن الكريم .
2. السنة النبوية .

ثانياً : المراجع :

1. ابن منظور ، لسان العرب ، مادة نحا ، باب النون ، دار صادر بيروت ، 1410 ه ـــــ 1990م .
2. الشيخ محمد الطنطاوي ، نشاة النحو وتاريخ اشهر النحاة ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1995م .
3. محمد الشاطر أحمد محمد ، الموجز في نشأة النحو ، مكتبة الكليات الأثرية ، القاهرة ، 1403ه ـــ 1983م .
4. فخر الدين صالح سليمان قداره ، مسائل خلافية بين سيبويه والخليل دار الامل 1410هـــ ـــ1990م .
5. شوق ضيف المدارس النحوية ، الطبعة السابعة ، دار المعارف القاهرة .
6. سعيد باسم الزبيدي ، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، دار الشروق .
7. محمد سليمان ياقوت ، أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية 2015م .
8. حسين رفعت ، الإجماع في الدراسات النحوية ، عالم الكتب ، القاهرة 2005م .
9. كمال الدين أبي البركات أبي سعيد الأنباري النحوي ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المكتبة المصرية ، بيروت ، 2006م .